

مقدمة :

بات المجتمع المدني يكتسي أهمية في الدراسات السياسية المعاصرة التي جعلت منه هدفا أساسيا للندوات والبحوث بل وفي الممارسات الاجتماعية والسياسية. كما يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستويين الأكاديمي والسياسي وبالرغم من انتشار هذا المصطلح إلا أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع وذلك نتيجة للتغيرات الكثيرة التي شهدها هذا المصطلح.

وموازاة مع مفهوم المجتمع المدني يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي رافقت تطور المجتمع المدني وقد حاول بعض علماء الاجتماع الربط بينهما خاصة في ظل تراجع دور الدولة في مجالات التنمية.

انطلاقا من المتغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري استوجب القيام بدراسة المجتمع المدني في الجزائر من خلال ربطه بمتغير التنمية السياسية، لكون المجتمع المدني يعد أحد ركائز التنمية بصفة عامة، والتنمية السياسية بصفة خاصة.

من هذا المنطلق أصبح للمجتمع المدني أدوارا متعددة في الدفع بعملية التنمية السياسية بالجزائر، ولم تعد التنمية السياسية مسؤولية الجهات الرسمية فقط، خاصة بعد ظهور مفهوم التنمية بالمشاركة، أين يكون للمواطن دورا أساسيا فيها، وهنا يبرز جليا دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية، الذي يعبر في صميمه عن "شبكة واسعة من التنظيمات المتمثلة في الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي"، والتي تقوم بدور مهم في عملية التنمية السياسية من خلال تعزيز المشاركة السياسية والتنشئة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر .

1- أهمية الموضوع: لكل عمل أو بحث علمي أهمية، وموضوع المجتمع المدني ودوره في التنمية

السياسية موضوع هام للغاية وتبرز أهمية دراستها في:

* ضبط المفاهيم المتعلقة بقضايا التنمية السياسية ودور المجتمع المدني في تحقيق ذلك.

* معرفة مكانة المجتمع المدني وأهميته في مرحلة الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر منذ 1989، وكذا معرفة دوره في عملية التنمية السياسية.

2- أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى بعض الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

* إبراز دور المجتمع المدني في تكريس التنمية السياسية في الجزائر، فبلوغ التنمية السياسية مرتبط بدور المجتمع المدني الفعال.

* معرفة واقع التنمية السياسية في الجزائر، ومدى فاعلية المجتمع المدني في تحقيق ذلك.

* الإقتراب من فهم حركية التنمية السياسية وكذا التحقق من الإمكانيات المتاحة لتجسيده .

3- أسباب اختيار الموضوع:

ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودراسة، ومن بينها أسباب ذاتية وشخصية) وأسباب موضوعية.

أ- أسباب موضوعية:

* أهمية موضوع البحث بالدرجة الأولى في محاولة لعرض وتحليل طبيعة ودور المجتمع المدني ومساهمته في تنمية المجتمع سياسيا لتكريس التنمية السياسية.

* الاهتمام الأكاديمي المتواصل بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر والذي تركز حول الكشف عن ملامح تنظيم المجتمع المدني، وعلاقته بالدولة تم انتقل هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى علاقته بالعملية السياسية.

ب- أسباب ذاتية:

- * طبيعة التخصص العلمي الذي ندرس فيه (سياسة عامة وإدارة محلية) وصلته بموضوع الدراسة.
- * الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نظرا لحيويته وشغله حيزا معرفيا مهما في الآونة الأخيرة.

4- إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر؟

5- فرضيات الدراسة:

- * يساهم المجتمع المدني من خلال عملية المشاركة السياسية في تفعيل التنمية السياسية.
- * هناك علاقة وثيقة بين استقلالية المجتمع المدني، ومدى تأثيره على عملية التنمية السياسية في الجزائر، فكلما كانت هناك استقلالية للمجتمع المدني، كلما زادت فاعليته وتأثيره في عملية التنمية السياسية والعكس صحيح.
- * يتميز المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام بأنه حديث النشأة ونظرا للمشاكل التي يتخبط بها ونقص الخبرة فإنهما يعيقان دوره في عملية التنمية السياسية.
- * يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية مجموعة من الآليات.

6 - الإطار الزمني والمكاني للدراسة :

سوف تتناول الدراسة الحيز المكاني المتمثل في الجمهورية الجزائرية.

أما الإطار الزمني منذ بداية التحول نحو التعددية السياسية، وهذه الفترة تعتبر مرحلة تفعل دور المجتمع المدني في المشاركة في برامج التنمية الشاملة، وكذلك باعتبار هذه الفترة شهدت ارتفاعا كبيرا من حيث عدد تنظيمات المجتمع المدني ومنها الأحزاب السياسية، وظهور ترسانة من القوانين. وهذا لا يمنع ولو بإيجاز عرض الصيرورة التاريخية التي تنظم هذه المنظمات، وتحديد هذه لتطور المجتمع المدني في الجزائر قبل دستور 1989.

7- مناهج واقترابات الدراسة:

* **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب للدراسات الاجتماعية ومنها العلوم السياسية، واعتمدنا عليه في الفصل الأول المتضمن الإطار النظري للدراسة، وذلك في وصف المجتمع المدني والتنمية السياسية.

* **المنهج التاريخي:** وهو منهج أساسي في حقل العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة، فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث وساعدنا هذا المنهج في تتبع سيرورة تاريخ المجتمع المدني في الجزائر وتجربته في التنمية السياسية، لأنه في بعض الأحيان لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة لأن دور المجتمع المدني في الجزائر ارتبط بحوادث تاريخية عديدة، مما يتطلب استعمال هذا المنهج.

* **الإقتراب المؤسسي والقانوني:** تم الاستعانة به في تحديد ومعرفة الأطر الدستورية والقانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم المجتمع المدني، وكذا معرفة طبيعة المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر.

8 - أدبيات الدراسة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية

السياسية سواء بشكل صريح أو ضمني، ومنها الدراسات العامة ومنها الخاصة في الجزائر نذكر أهمها:

1- كتاب تامر محمد كامل، بعنوان: **المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث**، سنة 2014، وتم تناول موضوع المجتمع المدني والتنمية السياسية في هذا الكتاب بشكل مباشر وتم فيه تحديد الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني تجاه التنمية السياسية، كما تناول العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني.

2- كتاب أحمد شكر الصبيعي، بعنوان: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي سنة 2000**، والذي احتوى مضمونه تحليل أكثر لموضوع المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالديمقراطية مع تحديد المشكلات والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في البلدان العربية.

3- كتاب لرعد عبد الجليل علي، بعنوان: **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، وتطرق في كتابه هذا لأزمات التنمية السياسية التي تعاني منها الدول النامية.

4- دراسة ياسين ربوح: بعنوان **الأحزاب السياسية ودرها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008)**، مذكرة ماجستير، ناقشت هذه الدراسة إشكالية: مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008).

5- دراسة نادية بونوة، بعنوان: **"دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009"**، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى رصد و تحليل دور السياسة العامة في الجزائر من خلال الإصلاحات التي أقرتها التعددية السياسية و التعديلات القانونية.

6- دراسة بياض محي الدين، بعنوان: **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربيه سنة 2011/2012. وناقشت الدراسة إشكالية: ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية؟ وركزت هذه الدراسة على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الدول المغاربية

ومن بينها الجزائر كما وضحت الدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة، كما بينت معوقات المجتمع المدني في الجزائر.

9- تقسيمات الدراسة:

للإمام بالإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات أو نفيها، تم اعتماد الطريقة القائمة على الفصول، واعتمدنا في دراستنا على الخطة التالية والمقسمة إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمجتمع والتنمية السياسية، الذي تضمن ثلاثة مباحث وفيه سنتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالبحث من تعريف المجتمع المدني ومؤسساته وأهم وظائفه، وتحديد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وكذا مفهوم التنمية السياسية وأزمات التنمية السياسية وكذا أهدافها، أما الفصل الثاني فتم من خلاله التطرق إلى مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية وذلك من خل ثلاثة مباحث وتم فيه التركيز على الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر وكذا مظاهر مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في عملية التنمية السياسية والبحث الأخير اقتصرنا على آليات تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية.

10- صعوبات الدراسة :

من بين أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة هي تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع أساسا، حيث صعب علينا حصر كل تنظيمات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية لشساعة وتعدد تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدم سهولة تصور مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف استقلالية تنظيمات المجتمع المدني، عدم نظرة السلطة للمجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية السياسية.

قال تعالى:

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

- صدق الله العظيم -

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية

تمهيد

لأن التحديث العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بها تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح لنا الرؤية البحثية، إذ تعد الخطوة الأولى لتمهيد الطريق أمام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري التعرض الى تحديد كل من مفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية خاصة وأنه قد أجمع الكثير أن المجتمع المدني يلعب دورا مهما في التنمية السياسية.

أضحى المجتمع المدني مظهرا بارزا للديمقراطية، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطهم وطرح أفكارهم وإبداء آراءهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل، في مختلف المجالات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية، ويتضمن هذا الفصل

ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المبحث الثاني: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية السياسية.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

لقد تطرق الباحثون لمفهوم المجتمع المدني في سياق اتسم بتحويلات جذرية ونوعية في كثير من الدول والأقطار، كما أن مفهوم المجتمع المدني لم يتطور دفعة واحدة أو على يد فيلسوف معين وإنما نشأ وتطور بفضل تراكم الإسهامات من طرف العديد من الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين، والمبينة على اختلافاتهم الفكرية والتي بدورها أثارت جدلا كبيرا نتجت عنه أطروحات إيديولوجية، وارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني: تعريفه وأهم خصائصه، والمؤسسات المشكلة له وأهم وظائفه.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأهم خصائصه.

أولاً- تعريف المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني كمفهوم ليس وليد اليوم وإنما له جذوره العالقة في التاريخ ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه تلقى صعوبة في تأصيل المفهوم وتحديد المؤسسات المكونة له، لذا سنقوم بتعريفه من الناحية الاصطلاحية واللغوية.

التعريف اللغوي:

بالرجوع الى القواميس والموسوعات، نجد في موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية، أن مصطلح "civil societe" لم يرد فيها، بل وردت فيها كلمة "civil" لكن جاءت للتعبير عن مصطلحات أخرى، وكذلك يستعمل لفظ "civil" في اللاتينية "civis" للتعبير عن دلالات ذات صلة بالحقوق الخاصة بالمواطن العادي خلافا للجند، أما معاجم تاريخ الأفكار فيظهر مصطلح "civil disobedience" بمعنى العصيان المدني،

وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية¹.

التعريف الإصطلاحي:

المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وهي غير ربحية تسعى الى تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر²، و أشار "أليكس توكفيل" في كتابه الديمقراطية في أمريكا الى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم اليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب³. ويعرفه "أنطونيو غرامشي" بأنه مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف الى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع، هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة و النقابة والمدرسة وغيرها⁴.

يعرفه الدكتور سعد الدين ابراهيم: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتنسيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية ملتزمة في ذلك معايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتبوع والاختلاف⁵.

وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها

¹ -الظاهر بلعبور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، بسكرة: العدد 10، 2006، ص 3، 4.

² -أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2008، ص 64.

³ - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 73.

⁴ -منصور مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية". دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق وع.س، عدد خاص بالملتقى الدولي الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي، جامعة ورقلة، نوفمبر 2010، ص 303.

⁵ -ليندة نصيب، "المجتمع المدني الواقع والتحديات". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2006، ص 167.

المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسة كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ،ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ،ومنها أغراض ثقافية كما في ذلك اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية¹.

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني: هو تلك التنظيمات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية التي

ينظم اليها الأفراد بصفة طوعية ،وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب سلمية مختلفة وتعمل بصورة مستقلة عن السلطة السياسية ، تهدف الى تحقيق مصالح ومنافع الفئات الهشة في المجتمع ونشر الوعي والاهتمام بمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في تقديم الحلول.

إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم عليها هذا المجتمع ،غير أن الإشكال يتمثل في عدم الإتفاق حول تعريف موحد ،كما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد تعريفات مختلفة للمجتمع المدني وخاصة في تحديد القوى المكونة له ،وفي هذا الصدد تدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني ،والواجب علينا توضيح الفرق بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي والأحزاب السياسية.

• المجتمع المدني والمجتمع الأهلي: يضم المجتمع الأهلي كل من الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف ، فهو مجتمع يتجسد بواسطة رابطة الدم والانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي وهو مستوحى في الغالب من المذاهب الدينية وعاداتها التي تبرز بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية. لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يعاد النظر في

¹-خير الدين عبادي،"المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010)".مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2011، ص10.

شرعيتها ولا يتم مساءلتها أو محاسبتها، على عكس المجتمع المدني الذي يضم مؤسسات مدنية ينضم إليها الأفراد بطواعية ويسعى لخدمة مصالح الناس¹

• المجتمع المدني والأحزاب السياسية: تلتقي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في كونهما يشاركان في ممارسة السلطة السياسية وخاصة الأحزاب التي تعمل للوصول الى السلطة عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الإنتخابات للحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات. وتحصر الأحزاب اهتماماتها في غالب الأحيان في القضايا البعيدة عن السياسة العامة للبلاد أو قيامها بإضرابات ذات طابع سياسي للتأثير على السلطة ومراقبتها².

ثانياً: خصائص المجتمع المدني:

يتمتع المجتمع المدني بعدة خصائص تميزه عن باقي التنظيمات الأخرى، ورغم تنوع التعريفات إلا أنها تتوحد في تلك الخصائص التي حددها عالم السياسة "صامويل هنتغتون" الذي حدد بها مدى التطور الذي وصلت إليه أي مؤسسة وهي أربع خصائص³ كالآتي:

1- القدرة على التكيف: وتعني قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة التي تعمل فيها، إذ

كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها والقضاء عليها⁴. وهناك أنواع للتكيف وهي:

¹- روبرت مابرو، "المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي". ندوة عمان، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي العربي، عمان: العدد 3، 2000، ص50.

² متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص26.

³- جاسم الصغير، "مجتمع مدني(خصائص وسمات المجتمع المدني)". تم التصفح يوم 10 مارس 2017، على الساعة 10:15.

www.alitihad.com/paper.php?name=news&file=article&=28249-25k

⁴- منظمة هاريكار غير الحكومية، دور المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية. (د.ب.ن): مطبعة زانا داهوك، آذار 2008، ص13.

أ- التكيف الزمني: قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الإستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها، أي كلما طال عمر المؤسسة ازدادت درجة مؤسساتيتها.

ب- التكيف الجيلي: وهو استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلمياً والإستعداد الى استبدال القادة بطرق سلمية ازدادت درجة مؤسساتيتها.

ت- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إحداث تغييرات وتعديلات في أنشطتها ووظائفها قصد التكيف مع الظروف الجديدة مما يبعدها أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة¹.

2- الإستقلالية : هي ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر.

وفي هذا المجال تحدد درجات استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

أ- ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني: وحدود تدخل الدولة في ذلك، فالأصل هو أن تتمتع بهامش من الاستقلالية عن الدولة².

ب- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلال المالي: ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئياً على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها أو التبرعات أو.....الخ³.

¹ منى هرموش، "دورتنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-د. حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص27.

² أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص34-35.

³ ليندة نصيب، "المجتمع المدني الواقع والتحديات". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد15، 2006، ص180.

ت- تمتع مؤسسات المجتمع المدني بالإستقلال الإداري والتنظيمي: وهو استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن أي تدخل، ومن ثم تخفيف إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعه للسيطرة¹.

3-التعدد: ويعني تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من جهة أخرى².

4-التجانس: يكون ذلك بعدم وجود نزاعات وصراع داخل المؤسسة يؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حل هذه النزاعات سلميا كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة ومنه إحداث التجانس والإستقرار داخل النسق³.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني.

بعد تعريف المجتمع المدني وتحديد خصائصه يمكن التطرق إلى مؤسساته، فحسب "صامويل هنتغتون" أن تحقيق الإستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية⁴، وتتمثل مؤسساته في ما يلي :

¹-الطاهر بلعير، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، بسكرة:العدد10،2006،ص 7.
²- منظمة هاريكار غير الحكومية، دور المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية.(د.ب.ن):مطبعة زانا داهوك، آذار،2008،ص14.
³-أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق،ص36.
⁴-تامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.عمان:دار مجدلاوي،2004،ص113.

1- الأحزاب السياسية :

إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني قد أثار جدلاً كبيراً وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، كما يرى "لاري دياموند" أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف مثل التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية"¹.

ويرجع سبب إقصاء بعض المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفها هو السعي للوصول إلى السلطة.

غير أنه على النقيض من ذلك ثمة من يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة و المساهمات. كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع لنشر الوعي السياسي و الإجتماعي، واعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم المواطنين وتنوير الرأي العام و إشراك المواطن في التنمية وحل المسائل التي تهمه².

وبشكل عام، فإن الرأي العام الذي نؤيده ضمن هذه الدراسة، هو المرجح أن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون أحد مكونات أو ضمن بنية المجتمع المدني طالما أنها تساعد وتساهم في عملية التنمية السياسية .

¹ميتروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص27.

² -سمية أو شن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-د.حالة الجزائر". م.ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص45.

وبالطبع للحزب السياسي تعريف وشروط معينة لقيامه، ويمكن تعريفه بأنه: "مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الإشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة"¹. فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول للسلطة فحسب وإنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية والتنشئة والتنمية السياسية.²

2- النقابات المهنية والعمالية :

تعتبر النقابات مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات منها: موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدماتية، وبالتالي فهي تملك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بإضرابات عامة، هذا فضلا عن العضوية فيها حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، مما يمنحها المزيد من القوة والدعم .

ويعرف بعض المفكرين النقابة، انطلاقا من وظيفتها بأنها: "مؤسسة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم، فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة، بل الدفاع عن مصالحها من خلال الضغط على الإدارة. وتشمل نقابات الأطباء، المهندسين، الصيادلة، المحامين، الصحفيين والمعلمين ... وغيرها"³.

¹ ياسين محمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص96.

² عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010، ص116.

³ -سمية أوشن، مرجع سابق، ص46.

3- الجمعيات والإتحادات :

الجمعية أو الرابطة هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، فهي تعبير سياسي اجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة ، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح إجتماعية معينة مثل الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة، المعاقين، المرضى... وغيرها. كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر نشاطها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

تؤدي الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام"¹. وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الإجتماعية وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحررياتهم.

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات، ولا سيما من خلال مشاركتها في النشاطات الإجتماعية المختلفة يدل على ارتباط المنقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التغيير والتقدم².

4- المنظمات غير الحكومية:

يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، وتسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة³، كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد

¹- إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية-الإتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص171.

²سمية أوشن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-د.حالة الجزائر". م.ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص47.

³- عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص170.

والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الإجتماعية والسياسية، وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع¹، كما تهدف إلى تحقيق إتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية، وجمعيات الهلال الأحمر في البلاد الإسلامية²، وتتنوع وظائف المنظمات غير الحكومية وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي و الإقتصادي والإجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ومن هذه الوظائف تقديم المعونات الإقتصادية للقطاعات الفقيرة وكذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل مع المنظمات الدولية³.

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني.

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد كذلك وظائفه في المجتمع، ويمكن عرضها في مايلي:

1- تحقيق النظام والانضباط : فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

2- تحقيق الديمقراطية : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية⁴.

3- التنشئة الإجتماعية والسياسية : وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد

¹ حمزة غسان، علي أحمد، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي. دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية. بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص195.

² محمد أبو ضيف باشا، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص241.

³ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص171.

⁴ _____، "خصائص المجتمع المدني ووظائفه". تم التصفح يوم 12 مارس 2017، الساعة 21:00.

من أعضاء جمعياته ومنظماته و على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون و التضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعر بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هويته، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين¹.

4- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات؛ الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق

الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم، تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة².

5- الوساطة والتوفيق : أي التوسط بين الحكام والجمهير من خلال قنوات الإتصال ونقل أهداف

ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل في المجتمع، حيث تتولى مهام متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة، وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تتصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن مصالح الأفراد في المجتمع³.

6- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة

للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية وإجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع⁴.

¹- عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني". تم التصفح يوم 12 مارس 2017، الساعة 21:15. . www.rezgar.com/m.asp!=45

²- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "المجتمع المدني". تم التصفح يوم 13 مارس 2017 الساعة 10:30.

www.ahram.org.eg/acpps/index-arabic-asp.

³- "خصائص المجتمع المدني ووظائفه". مرجع سابق.

⁴- منى هرموش، "دورتنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-د. حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص32.

7- وظائف أخرى: تتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم المعونات الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملأ الفراغ الذي ينتج عن انسجام ومسايرة الدولة التدريجي لمختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية¹.

8- ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: وذلك من خلال الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها مؤسسات المجتمع المدني في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاطات الاقتصادية كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج.

9- التنمية المستدامة: حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دورا شريكا للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها².

¹- عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد 03، ص 12.

²- منى هرموش، مرجع سابق، ص 31-32.

المبحث الثاني : تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

نحاول في هذا المبحث التركيز على تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وذلك من خلال توضيح ولو بإيجاز عن أهم مراحل تطورات ومحطات المجتمع المدني في الجزائر من خلال وصف لبوادر وإرهاصات نشأة المجتمع المدني في الجزائر، وكذا إعطاء أهم التنظيمات والحركات الجمعوية المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر، وذلك في مطلبين :

مطلب يتضمن نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر، ومطلب ثان يحيط بمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر.

توجد في كل بلد تيارات وتنظيمات متعددة ومتنوعة، والمعروف أن التاريخ الجزائري شهد عدة تنظيمات إجتماعية طوعية تعد من مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن جذور المجتمع المدني في الجزائر وبداية تشكيل هيكله يعود تاريخها إلى الفترة الإستعمارية بل قبلها، وقد لعبت بعض تنظيمات المجتمع المدني دورا مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي الفرنسي، وهذه التنظيمات هي عبارة عن حركات كان يغلب عليها الطابع الديني، ومن بين هذه التنظيمات نجد الزوايا الصوفية والكتاتيب. كما عرفت الجزائر الإعلام المكتوب، وكان ذلك في بداية الإحتلال الفرنسي مثل: جريدة بريد الجزائر وجريدة المرشد الجزائري. وصحف جمعية العلماء المسلمين مثل: المنقذ، الشهاب، البصائر.

واجهت تلك التنظيمات الإجتماعية صعوبات كبيرة نتيجة الوضع الإستعماري الفرنسي، حيث كانت هذه المنظمات كمؤسسات دينية لها مكانة قبل ظهور الحركات الإصلاحية بزعامة جمعية العلماء المسلمين، كما نجد أيضا ثلاثة تيارات كبرى ظهرت في الفترة الإستعمارية¹، وتتمثل فيما يلي :

أولا- التيار الثوري السياسي: من أبرز شخصياته الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وبعد فشل حركة الأمير سنة 1925 ونفيه من الجزائر، وكانت فرنسا هي الملجأ أين كانت ظروف المهاجرين أقل قسوة منها في الجزائر المستعمرة ، وخلالها قام مهاجرو المغرب العربي بلمّ شملهم وتنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم، فكانت الجمعية الدينية التي تأسست في 1925 تحت اسم الأخوة الإسلامية والتي شكلت البذرة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا الذي دعا إليه الأمير خالد .

كانت مطالب هذا الحزب في بدايته مطالب إصلاحية لكن بعد سنة تحولت مطالبه إلى إصلاحية سياسية حيث أقر مبدأ الإستقلال الوطني ومبدأ إقرار الثورة فكريا ومبدأ وحدة الشمال الإفريقي استراتيجيا²، ولما شكل خطورة على الحكومة الفرنسية أدى الى محاربتة وإصدار حكم قضائي يأمر بحله يوم 20 نوفمبر 1933، واضطر الحزب لممارسة نضاله سرا لغاية 1933، عندما تمت إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد وهو "نجم شمال إفريقيا الجديد" وفي المؤتمر العام الذي انعقد يوم 28 ماي 1933 بفرنسا ؛ اتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب³ تضمن ما يلي:

- مطالبة فرنسا بالاعتراف بالحريات الأساسية، والإعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف .

- التعليم الإجباري باللغة العربية.

¹ -نادية خلف، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية:دراسة تحليلية قانونية".م.ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة:2003/2004،ص100.

² - نفس المرجع،ص102.

³ - عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية1962.بيروت:دار الغرب الإسلامي،1997،ص190.

- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان إنتقالي¹.

وبقي الحزب يناضل في عمله في الخفاء حتى إنتقل إلى الجزائر وتغير اسمه الى "حزب الشعب الجزائري"، وبالتالي شكل هذا التيار الثوري أحد قوى وعناصر المجتمع المدني في الجزائر أثناء الإستعمار².

ثانيا- التيار الديني الإصلاحى: عندما احتفلت فرنسا عام 1930 بمرور قرن على إحتلالها للجزائر؛ أنتج تظافر جهود المصلحين الجزائريين ليلتقوا في أعقاب هذا الإحتفال على منبر المؤتمر التأسيسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان ذلك في 5 ماي 1931 برئاسة عبد الحميد بن باديس³، وكان هدف هذه الجمعية هو توحيد الآراء وتجميع الشعب حول غاية واحدة هي تكوين الإنسان الجزائري تكوينا عربيا إسلاميا وتهيئته للثورة على المستعمر واسترجاع الإستقلال⁴، كما عملت الجمعية على تثبيت الهوية العربية الإسلامية وجعلتها

من أولى مطالبها كي تنمي الوازع المعنوي وتقوي الإحساس الذاتى وانطلقت في مشروعها النهضوي تعمل على غرس العقيدة في نفوس الجزائريين⁵، واستمرت مجهوداتها حتى إندلاع الثورة ولغاية تحرير الجزائر، وهكذا شكل هذا التيار أحد أهم عناصر المجتمع المدني في الفترة الإستعمارية وامتد الى مرحلة متقدمة من تاريخ الجزائر المستقلة.

ثالثا- التيار السياسى الإصلاحى: ظهر في مطلع القرن العشرين بأسماء عديدة: الشبان الجزائريون، المتطورون، جماعة النخبة. ولعل المطالب السياسية لهذه الجماعة تمثلت في دمج المجتمع الجزائري في كيان الدولة المستعمرة كمرحلة أولية ثم العمل على تحقيق الإستقلال فيما بعد وكمرحلة نهائية، وطالبت هذه

1-حده بولافة،"واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعدا الإستقلال".مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة: 2011،ص57.

2-نادية خلفه،مرجع سابق،103.

3-حده بولافة،مرجع سابق،ص58.

4-نادية خلفه،مرجع سابق،ص103.

5-عمار بوحوش،مرجع سابق،ص262.

الجماعة بالمساواة بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية¹، ومثل هذا التيار السياسي الإصلاحي المطالب بالاندماج "فرحات عباس" الذي أُعتبر من الشخصيات السياسية التي تتصف بالإعتدال وعدم استعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية²، إلا أن هذا التيار عرف عدم التماسك والإنسجام على مبادئ مشتركة.

وعليه يمكن القول بخصوص ملامح مجتمع مدني في الجزائر المستعمرة فإنه يصعب الحديث عن مجتمع مدني حقيقي وفعال خلال تلك الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر المستعمرة، ونظرا للعلاقة العدائية التي سادت بين الدولة الإستعمارية والمجتمع المدني البسيط، فإن المستعمر عمل على تفكيك جميع البنى التقليدية وقضى على مختلف النخب الجزائرية، لكن وأمام هذا التفكيت الإستعماري فإنه يجوز لنا تاريخيا التحدث عن بدايات جنينية وإرهاصات أولية عن مجتمع مدني جزائري³.

عرفت الجزائر نشاط وتنظيمات المجتمع المدني منذ الإحتلال الفرنسي أي بعد الحرب العالمية الأولى وكان ذلك مع صدور القانون الفرنسي بتاريخ 01جويلية 1919 حيث سمح للمواطنين بتأسيس جمعيات خاصة بهم تراوحت بين جمعيات موسيقية وأخرى دينية ورياضية وجمعيات للدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر ومنها على سبيل المثال "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أنشئت ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن على الاحتلال - كما ذكرنا سابقا - وهذه الجمعية ناضلت ونهضت بالدفاع عن المقومات الحضارية للأمة الجزائرية⁴.

عقب الإستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة، لذلك قامت بالإعتماد على التسيير المركزي، الذي أدى بدوره إلى إنسحاب المجتمع المدني وانتكاسته، وما عمق هذه الإنتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس

¹ -نادية خلفة، مرجع سابق، ص 104.

² -حدة بولافة، مرجع سابق، ص 60.

³ -نادية خلفة، مرجع سابق، ص 104.

⁴ - عبد الله كبار، "المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة". مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر: 2004/2005، ص 78.

المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الإجتماعية والإقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية وإجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني (الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين... الخ)¹، وكان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة آنذاك والتي كانت ترى أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتربوية يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع أي نظام الحزب الواحد وهو صاحب القيادة، وتمثل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب²، هذا الوضع أدى إلى تدويل المجتمع المدني ومراقبته في كل المجالات ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الإطار الرسمي للدولة .

كل هذا التصييق على الحركة الجموعية والمجتمع المدني أدى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية سنة 1964 تطالب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل هذه الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات³.

يلاحظ في هذه الفترة صدرت مراسيم لتنظيم العمل الجموعي، ويتمثل الأول في المرسوم رقم 71-79 المتعلق بقانون الجمعيات وهو أول قانون جزائري بعد الإستقلال، غير أنه اعتبر من قبل الناشطين في الحركة الجموعية كقانون لتضييق حرية الجمعيات وتشديد الإجراءات البيروقراطية ومراقبة الدولة لها. أما المرسوم الثاني رقم 87-15 المتعلق بالجمعيات، اعتبر هذا القانون مشابها لسابقه ، وكرّس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها⁴.

¹ يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص20.

² - عبد الله كبار، مرجع سابق، ص78.

³ - منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-د. حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص100.

⁴ - عبد الله كبار، مرجع سابق، ص79.

عرفت الجزائر إبان الثمانينيات فترة حرجة وأزمة مجتمعية متشابكة الأطراف باعتبارها أزمة دستورية واقتصادية وسياسية وثقافية¹، أدت إلى أحداث 5 أكتوبر 1988. وبعد انتهائها تعهدت السلطة باعتماد دستور جديد يكفل الحريات النقابية والحزبية وحق تكوين الجمعيات، فبصدور قانون الجمعيات سنة 1989 شهدت الجزائر أول تجربة اجتماعية جمعوية علنية معترف بها وهي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة المجتمع المدني الجزائري الحديث²، حيث ظهرت منظمات المجتمع المدني بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشروع إلا خلال هذه الفترة، وبرزت معالم التغيير في تصور وظيفة المجتمع المدني، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية³، إذ حوت الجزائر على حوالي 25 ألف منظمة وإتحاد ورابطة وجمعية خلال هذه الفترة، حيث يربط الباحثون ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعها من تغييرات سياسية وقانونية.

هذه التغييرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديلات 1996⁴، إذ كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة: الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات، حيث نصت على أن الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وإجراءات انشاء الجمعيات، ونصت المادة 41 منه على أن حرية التعبير والتجمع والإجتماع مضمونة للمواطن، كما صاحب الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حرية انشاء الجمعيات وعدم إخضاعها للإدارة سواء في إنشائها أو حلها⁵.

1- إبراهيم أيمن الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر: الحقرة، الحصار، الفتنة". مجلة المستقبل العربي، العدد 259، مركز د.و.ع، 2000، ص 63.

2 - عبد الله كيار، مرجع سابق، ص 80.

3- مشري مرسى "التحولات السياسية وإشكاليات التنمية في الجزائر". ملتقى، جامعة الشلف: 20 أوت 2008، ص 10.

4- منى هرموش، مرجع سابق، ص 101.

5- يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص 22.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

تعددت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية حيث يشير "علي الكنز" أن في الجزائر قامت أكثر من 25 ألف منظمة وإتحاد ورابطة وجمعية غير حكومية بعد أحداث أكتوبر 1988¹.

كما أقر دستور 1989 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية².

وفي هذا السياق وقبل الحديث عن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، فإنه يجب الإشارة إلى أنه من الضروري الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر باعتبارها أحد أهم مكونات المجتمع المدني ونظرا للمكانة الهامة التي تتمتع هذه التنظيمات، من حيث الأدوار والوظائف التي تؤديها في الحياة السياسية ومنها التنمية السياسية. ونظرا للدور التحديتي للأحزاب السياسية في أدبيات التنمية السياسية فإنه ينظر إلى الأحزاب على أنها تمثل أهم المؤسسات في هذا المجال، ويتفق دارسوا الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب مثل: التمثيل والاتصال وتجميع المصالح والقيام بأنشطة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية³.

وعليه سوف نذكر بعض أهم التنظيمات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر:

أولا- الأحزاب السياسية :

الأحزاب السياسية في الجزائر يمكن تصنيفها إلى عدة تيارات (تيار وطني وتيار إسلامي وآخر علماني). وسوف نذكر أهمها:

¹-عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص266.
²-ابنتسام فرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010/2011، ص64.
³-أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص161.

1- التيار الوطني: ويشمل حزبين أساسيين هما:

أ- حزب جبهة التحرير الوطني (FLN): تم إنشاؤه بشكل مباشر في ظل تصاعد أزمة حزب انتصار الحريات الديمقراطية ومحاولة إيجاد الحلول، ثم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل 23 مارس 1954¹، فهي لجنة داخل الحزب هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب². مارست جبهة التحرير الوطني الحكم منذ الإستقلال؛ ولعبت دورا أساسيا تعبويًا مانعا لظهور أي قوى منافسة إلى غاية أحداث أكتوبر 1989 التي هزت كيانه، ويرجع هذا الدور لكونه القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقد إستمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية³.

بهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان حزب النظام في الأحادية وحتى بعد التعددية السياسية.

ب- حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND): وهو من الأحزاب الحديثة، تأسس سنة 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية، ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997، راهن فيه على الإستقرار وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية⁴.

2- التيار الإسلامي: ويضم كلا من الجبهة الإسلامية للإيقاظ وحركة المجتمع الإسلامي (حماس) وحركة النهضة.

أ- الجبهة الإسلامية للإيقاظ (FIS): نشأت كحزب سياسي في مارس 1989، كان لها قوة فعل منظمة حيث سيطرت على أغلب المساجد في المدن والقرى، وجمعت بين عدة تيارات واعتمدت في عملها على القيادة

¹ - الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 82.

² - Mohamed Djeraba, La proclamation du premier novembre 1954. Alger: Les éditions, 1999, p157.

³ - خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 189.

⁴ - ابتسام قرقاق، مرجع سابق، ص 66.

الجماعية ومبدأ الشورى¹، واكتسحت الجبهة 55% من مجموع البلديات في أول موعد انتخابي لمحليات 1990، وتعزز دورها من خلال الفوز بتشريعات 1991، حيث أحرزت المرتبة الأولى في دورها الأول من مجموع الأصوات، مما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين منادي لإكمال المسار الانتخابي، وآخر بإيقافه، وتدخّل الجيش ليلغي الانتخابات².

ب- حركة مجتمع السلم (حمس): نتجت عن تحول جمعية الإصلاح والإرشاد وأصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة 1991، ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالإعتماد على معايير الموضوعية والواقعية، واستفادت من أخطاء الجبهة الإسلامية بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضّة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية.

ت- حركة النهضة الإسلامية: تم اعتمادها رسمياً في ديسمبر 1991 برئاسة "عبد الله جاب الله"، وتعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات 1991³، تغيير اسم الحزب إلى "حركة الإصلاح"، وتعرضت إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتتشأ "حركة الإصلاح الوطني"، وهذا الانفصال أدى إلى تراجع شديد للحركة⁴.

3- التيار العلماني : ويشمل كلا من جبهة القوى الاشتراكية و حزب العمال وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

أ- جبهة القوى الاشتراكية (FFS) : تأسست سنة 1963 بزعامة "حسين آيت أحمد" وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية 1989، حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة .

¹ - سليمان الرياشي (وأخرون)، الأزمة الجزائرية-الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات و.ع، 1999، ص68.

² - ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص67.

³ - رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص55.

⁴ - عبد الرحمن برقوق، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". ملتقى وطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة: 2005، ص102.

ب- حزب العمال (PT): حزب يساري تأسس عام 1990 برئاسة "لويزة حنون" يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن العمال، قاطع الإنتخابات الرئاسية عامي 1995 و1999.

ت- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD): يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989، وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر 1989، ترأسه "سعيد سعدي" الذي يرفض الإتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري منفتح على الثقافة الغربية¹.

ثانيا- التنظيمات النقابية:

عرفت الجزائر هذا النوع من التنظيمات منذ الفترة الإستعمارية ومن أبرزها:

1-الإتحاد العام للعمال الجزائريين: والذي تأسس بصفة مستقلة عن النقابات الفرنسية في فيفري 1954 ويعد أول نقابة رئيسية في البلاد، ويضم الإتحاد عدة قطاعات مهنية وطنية من بينها قطاع المالية، السياحة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الصحة، التعليم... الخ² كما تميزت الساحة النقابية بوجود حوالي 28 منظمة نقابية مع نهاية 1989 وبداية 1990 التي أسقطت الإحتكار النقابي لإتحاد العمال الجزائريين³.

2-النقابة الإسلامية للعمل: دشنت التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل، تأسست في جويلية 1990، وتمكنت بسرعة من الإستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا، والقيام بعدة إضرابات مطلية خلال الفترة التي ميزها صمود الجبهة الإسلامية، وانتشرت عبر عدة قطاعات: الصحة، النقل، السياحة. لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في 1992⁴.

3-المنظمات المهنية: وسميت كذلك لشمولها على أعضاء ينتمون إلى نفس المهنة ومنها:

¹ -ابنتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010/2011، ص68.

² -محمد الصالح بوعافية، "الحركات الإجتماعية في الجزائر(محاضرات)". جامعة ورقلة: 2014/2015، ص19.

³ -ابنتسام قرقاح، مرجع سابق، ص68.

⁴ -محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص20.

أ-كونفدرالية إدارات المالية والمحاسبة: والتي تأسست في 25 جوان 1998.

ب-نقابة الصحفيين: التي تسعى منذ تأسيسها إلى حمل الحكومة على تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها والصادر سنة 1990، وتعمل على إلغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين.

إضافة إلى هذا نجد نقابة المحامين والأطباء والقضاة والمهندسين والطياريين، وإتحادات أرباب العمل، وتعتبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر في الوقت الراهن.

4- النقابات المستقلة: وتتألف من مجموعة من النقابات من بينها:

أ-النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي (سناباب): وهي نقابة وطنية مستقلة تأسست في 22 أوت 1990، ومن مهامها الرئيسية الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال الوظيف العمومي، وقد برزت من خلال الإضرابات التي نظمها عمال الوظيف العمومي رافضين القانون الجديد بما فيه شبكة الأجور الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ جانفي 2008.

ب-الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA): استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988.

ت-المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني: الذي تأسس في 17 أبريل 2003، وجاء للدفاع عن المصالح المادية والمهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني.

ث-المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي: الذي تأسس في 1992 ظل يدافع عن حقوق أساتذة التعليم العالي ومن أهم مطالبه القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وترقية البحث العلمي¹.

¹ - محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، صص 21، 22.

ثالثا - الجمعيات المدنية:

1- المنظمات النسوية: لقد أدت أحداث أكتوبر، إلى بروز الحركات النسوية من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقها، وبالتالي قد شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسوية اتخذت جلها الطابع الحضري، متركزة في المدن الكبرى¹، وعلى الرغم من العدد الكبير نسبيا من التنظيمات النسائية، إلا أننا يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- الجمعيات الخيرية النسائية: وهي أكثرها انتشارا، وتنشط بقوة.

ب- الجمعيات والإتحادات النسائية التابعة للأحزاب : وهي نوعين:

أولها تكون تابعة لأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وتكتسي الطابع الإيديولوجي للحزب التابعة له.

ثانيها التابعة لحزب السلطة الحاكمة وأهمها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات .وما يلاحظ أن هذه

الجمعيات ليست مستقلة وإنما تابعة تنظيميا وفكريا للحزب الحاكم.

ت- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية (الحرة) : لجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة

المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان... الخ².

2- جمعيات حقوق الإنسان: لقد صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبعة المعنية

بحقوق الإنسان، وبموجب هذه الإتفاقيات فتحت الجزائر المجال واسعا أمام المدافعين عن حقوق

الإنسان³، ونذكر من أهمها:

¹ - نفس المرجع، ص24.

² - ابتسام قرقاق، مرجع سابق، ص70.

³ - محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص98.

أ- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي "علي يحيى عبد النور" سنة 1985، وهي عبارة عن منظمة غير حكومية، تعمل في إطار مستقل عن الحكومة، وظيفتها نشر الوعي الحقوقي وتوعية المواطنين بالمفاهيم المستحدثة، وترقية حقوق الإنسان، ولم يتم الاعتراف بالجمعية إلى حد الساعة، ذلك بمعارضتها للنظام السياسي وبسبب مواقفها من أحداث أكتوبر 1988 ودفاعها عن قادة الجبهة الإسلامية.

ب- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست في سنة 1987 وتضم عناصر مثقفة وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت في أكتوبر 1988، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

ت- المرصد الجزائري (الوطني) لحقوق الإنسان: وقد رفض جميع المحاكمات العسكرية في الجزائر بسبب افتقارها المحاكمة العادلة¹.

3- الجمعيات الثقافية: وهي بمثابة أحد إفرازات أهم سمات الثقافة الجزائرية ومن أهمها:

- الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية.
- الحركة العربية الجزائرية.
- الحركة الثقافية البربرية.

4- الجمعيات التطوعية: حيث ارتفع عدد هذه الجمعيات من 12 ألف جمعية سنة 1989 إلى 40 ألف في السنة الموالية. ومنها جمعيات رعاية الأيتام ومنظمة أبناء الشهداء ومنظمة أبناء المجاهدين²... الخ.

بالرغم من اختلاف مفاهيم المجتمع المدني إلا أن له خصائص عامة ومشاركة، كما أن له وظائف وأهداف تتمثل أساسا في تلبية احتياجات المواطن وكذلك مشاركته في الحياة العامة ومنها السياسية وكذا المساهمة في تحقيق التنمية السياسية التي هي من أهم أهدافه التي يسعى إليها المجتمع المدني .

¹ -نادية خلفه، مرجع سابق، ص24.

² -عبد الرحمن برقوق، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". ملتقى وطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة: 2005، ص98.

المبحث الثالث: ماهية التنمية السياسية

سننطلق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية السياسية على ضوء ما يتعلق بها من مختلف الإتجاهات التعريفية؛ في المطلب الأول تعريف للتنمية السياسية، والمطلب الثاني أزمات التنمية السياسية. أما المطلب الثالث يتحدث عن أهداف التنمية السياسية.

المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية.

قبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية، لابد من التنويه ولو بإيجاز إلى أن مفهوم التنمية انتقل إلى علم السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان النامية تجاه الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة¹.

ولتقديم تعريف حول التنمية السياسية لابد من تحديد كل مصطلح على حدى .

أولاً- تعريف التنمية :

لغة: من النمو أي ارتفاع نسبي من موضع إلى موضع آخر، نقول نما الشيء أي ازداد وكثر.

اصطلاحاً: التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعاً، وتعد حلاً لآبد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات².

ولعل أقدم تعريف للتنمية هو تعريف الأمم المتحدة حيث عرفت أنها "عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد الجهود بين الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى السياسي

¹ -نصر محمد عارف،"في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها".مجلة ديوان العرب،عدد03،2008،ص8.

² -ياسين ربوح،"الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر(1996-2008)".مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر:2009،ص44.

والإقتصادي والإجتماعي والثقافي في وسط المجتمعات القومية والمحلية والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي وتساهم في التقدم العام للبلاد¹.

هناك تعريف آخر للتنمية يعرفها على أنها "العملية المجتمعية الواعدة والموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، تكفل زيادة الإرتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"².

ثانيا- تعريف التنمية السياسية:

يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والإجتهادات التي قدمها الباحثون بغية إعطاء مفهوم محدد للتنمية السياسية أو على الأقل الإقتراب من معناه الحقيقي ودلالاته الموضوعية، وكانت هذه الإتجاهات كالآتي:

- تعد إسهامات "لوسيان باي" من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية وكان ذلك في منتصف الستينات³، حيث قام بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية تضمنت عشرة تعاريف مختلفة وكان ذلك في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية"⁴:

1- التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الإقتصادية : وبحسب هذا الإتجاه أن التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الإقتصادية، فالوضع الإجتماعي أو السياسي يلعبان دورا حاسما في

¹ - علي غربي(وأخرون)،تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة.القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2003،ص32.

² - هشام عبد الكريم،"المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999". مذكر ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر:2006،ص46.

³ - عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي-الأبعاد المعرفية والمنهجية.ج1،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2002،ص89.

⁴ -نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية-دراسة في علم الإجتماع السياسي.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص193.

سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني، ذلك أن توافر نوع من الإستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي فضلا عن تطبيق قواعد القانون في إطار الدولة القومية من شأنه أن يحرك عجلة الإقتصاد القومي¹.

2- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية: يرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة القومية، أي عملية يتم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي من المتخلف إلى دولة قومية².

3- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة الشعبية: ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من افتراض مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس ويخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لا طوعيا، وفي هذه الحالة فإن المجتمع الحديث يقتضي إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في عملية صنع القرار في المجتمع، أي يقتضي خلق مواطن فعال ومشارك، وهذا من خلال عملية التنشئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية³.

كما تهتم التنمية في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية⁴.

4- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية: أي أن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات ديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من افتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي

¹ -محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية". مذكر ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: 2011/2012، ص53.

² - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص128.

³ -محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص57.

⁴ - نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية دراسة استقرائية استنباطية. عمان: دار جبهة للنشر والتوزيع، 2007، ص97.

يشهدها النظام التقليدي، ولذلك لابد من رفع أشكال القهر وإحلال نظم ديمقراطية محلها كخطوة أولية في سبيل تحقيق التطور الإقتصادي والسياسي¹.

5- البحث عن التغيير: كما نجد من أوائل التعاريف التي أطلقت على التنمية السياسية ، تلك التي حددت بوصفها مجرد البحث عن التغيير وهذا ما اشتملت عليه عدد من الدراسات التي ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها إلى اكتساب قدرة عامة على الإنجاز وتحسينه². وتعرف أنها "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي وإحداث تحول في فترة ما، وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المتطلبات والمتغيرات المستمرة والسعي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة"³.

6- تعريف "جابريل ألموند": ويعرف التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز والتخصيص الوظيفي⁴، ويشير مفهوم تمايز الوظائف والبنى السياسية - فيما يقول كولمان - إلى زيادة عمليات انفصال وتخصص الأدوار والمجالات النظامية، والمؤسسات والهيئات السياسية والإدارية كنتيجة لازمة عن عملية تحديث النظام السياسي ويتضمن ذلك سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية، تشمل عمليات التدرج وانفصال الأدوار المهنية عن علاقات القرابة والحياة العائلية من ناحية⁵.

7- تعريف "سامويل هنتجتون": التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي:

¹ -محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص55.
² -علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغيير. طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2002، ص24.
³ -عز الدين دياب، "التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات". مجلة الفكر السياسي، العدد23، القاهرة: 2005، ص16.
⁴ - نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص111.
⁵ -عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-الأبعاد المعرفية والمنهجية. ج1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص ص97، 98.

أ-ترشيد السلطة: بمعنى أن تستبدل السلطات السياسية التقليدية المتعددة الدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية موحدة وقومية، أي أن تجرى ممارستها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

ب-تمايز وظائف سياسية جديدة وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ت-المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب جماعات إجتماعية في المجتمع.

كما تتمثل التنمية السياسية في استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئتين المحلية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة وبناء المؤسسات والتمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية والمشاركة في التوزيع¹، كما ربطها أيضا "صامويل هنتجتون" بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية².

8-تعريف "نبيل السمالوطي": من التعاريف العربية للتنمية السياسية نجد "نبيل السمالوطي" يعرفها بأنها تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع³

9-تعريف "عبد الحليم الزيات": يعرفها بشكل إجرائي بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف التطوير أو استحداث نظام عصري مستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، يتسق مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الإجتماعية⁴.

¹ -تامر محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، ط3، (د.ب.ن): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص15.

² -علي رعد عبد الجليل، مرجع سابق، ص25.

³ -عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2007/2008، ص19.

⁴ -محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص52.

التعريف الإجرائي:

وبناء على ماسبق فإن تعريفات التنمية السياسية تنوعت وتعددت بحسب علماء السياسة الذين تعددت مدارسهم واتجاهاتهم الفكرية، لذا فيمكن النظر إليها أنها : تلك العملية أو ذلك التغيير الذي يستهدف هياكل النظام السياسي وعلاقته مع البيئة الخارجية الممثلة في الشعب من خلال تحقيق مبدأ المشاركة والشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وحدة سياسية ومن ثم وحدة وطنية، كما تمثل حالة الوعي السياسي لدى المواطنين، وتمثل بناء المؤسسات المختلفة، فضلاً أنها تهدف إلى بناء نظام عصري وخلق ثقافة سياسية تستند إلى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة والمواطنة.

المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية

تعترض التنمية السياسية في أي مجتمع عدة أزمات متعددة قسمها الباحثون ودارسو العلوم السياسية إلى ست (6) أزمات عبارة عن حلقات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها إلى الأخرى وتتواجد معظم هذه الأزمات في أغلب دول العالم ثالث إذ تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف في هذه الدول وتتمثل هذه الأزمات في (الهوية- الشرعية- المشاركة- التغلغل- التوزيع- الإدماج)¹ ويمكن شرحها فيمايلي :

1- أزمة الهوية: يعاني الإنسان خاصة في دول العالم الثالث أزمة هوية وإنتماء وتعود هذه الأزمة الى وجود الإنسان في ظل كيانات إجتماعية متعددة ومتعارضة، تبدأ بالقبيلة والطائفة أحيانا وتنتهي بالدين والقومية أحيانا، فبعض الدول نجدها عبارة عن كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات السياسية مع حدود الأمة، وبالتالي فإن تعددية الإلتناء وتناقضه يؤدي إلى تمزق الهوية الإجتماعية للفرد الذي تتخطفه مشاعر إنتماءات إجتماعية متعارضة على مختلف المستويات والتوجهات².

¹ -حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي. ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص50.
² حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وأفاقها-دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتنا الأساسية-".
مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: 2007/2008، ص102.

تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بؤرة واحدة تتجاوز إنتماءاتها التقليدية الضيقة¹، كما تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكّلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من إنتفاء الولاء السياسي الموحد للدولة الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكّلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل الآتية :

أ-التباين العرقي: بسبب اتساع الرقعة الجغرافية وتعدد اللغات، والملاحظ أن أغلب مجتمعات العالم الثالث هي مجتمعات متعددة العرقيات حيث يضم المجتمع الواحد عدة عرقيات مختلفة، ما يشعر أفراد كل هذه الجماعات بأنه ليس ثمة روابط مشتركة تربطهم بأفراد الجماعة العرقية الأخرى².

ب-التخلف الحضاري والإقتصادي: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا أثر كثيرا على مفهوم الهوية حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى دول العالم الثالث، فأصبح التقليد هو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مما أثر سلبا على الهوية الوطنية .

ت-التفاوت الطبقي في المجتمع: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ولّد نوعا من تضارب المصالح بين الطبقات الإجتماعية وأصبحت مشاعر السخط هي السائدة لدى الأغلبية ضد الأقلية، مما كان له انعكاس سلبي على الهوية³.

2-أزمة الشرعية: يثير مفهوم الشرعية قدرا واضحا من الإختلاف والإلتباس بين المفكرين والباحثين فيها، لاسيما عندما يختلط بمفهوم آخر يقترب منه وهو مفهوم المشروعية، لذلك سوف نفرق بينهما على النحو التالي:

¹ -حليم بركات،مرجع سابق، ص50.

² -أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2004،ص20.

³ -سليم مطر، إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي.ط4،بغداد:مركز دراسات الأمة البغدادية ، 2008 ، ص223.

- تقوم صفة الشرعية على جانب موضوعي وهو قناعة ورضا أفراد المجتمع بالسلطة الحاكمة.
- تقوم صفة المشروعية على جانب شكلي وهو دستورية السلطة أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور.¹

جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة .

وعليه فآزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضا الجماهير، ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم وإصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعياً، إضافة إلى العجز على الرد على الطلبات الوافدة إليها، كما أن المؤسسات تفتقر للشرعية كونها امتداداً للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الإستعمارية وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الإستعمار²، وكذلك ترتبط بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة ومدى دور البيروقراطية ودور الجيش في الحياة السياسية وطبيعة الأهداف المرسومة ومدى تحقيقها³.

3-أزمة المشاركة : تعتبر إشكالية المشاركة السياسية وجه من وجوه أزمة السياسة في كل دولة، ويفترض مفهوم المشاركة السياسية أن ثمة مواطن يريد أن يشارك في الشؤون السياسية، كما يعني ضمناً أن هناك اعتقاد أن مشاركة المواطن لها تأثير في عملية صنع القرار⁴، كما تعتبر المشاركة إحدى الديناميات والغايات التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع⁵، وتتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، وتحدث عندما تعتقد النخبة الحاكمة أن لها الحق في أن تحكم ومن ثم فإنها ترفض

¹ -خميس عزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية. القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2005، ص28.

² -عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2007/2008، ص34.

³ -محمد علي العويني، الراديو والتنمية السياسية. القاهرة: الناشر عالم الكتاب، (د.ت.ن)، ص12.

⁴ -حسن بن كادي، مرجع سابق، ص108.

⁵ -عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-البنية والأهداف. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص83.

تحت تأثير هذه القناعة مطالب الجماعات الإجتماعية الأخرى بالمشاركة السياسية معتبرة إياها مطالب غير شرعية¹، والمشاركة السياسية تتحدّد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ هذا الأخير يمكن له تضيق فرص المشاركة السياسية إذا كان غير ديمقراطي كما أن له فسخ المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع بصفة عامة للمشاركة في الحياة السياسية، هذا في حالة إذا كان النظام ديمقراطياً .

لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا المستوى من الديمقراطية والمشاركة السياسية، لهذا فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين².

4- أزمة التغلغل: يقصد به التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله³، ويشير التغلغل بمعناه الواسع إلى الإمتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة المركزية، وهو كعملية غائية يتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ جغرافياً داخل البنى الموجودة في المجتمع⁴. كما يشار إلى هذه الأزمة أيضاً بأنها أزمة إدارة وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الإداري للجولة في التغلغل في جميع أجزاء المجتمع المختلفة⁵.

كما تخص اهتمام البنى الحكومية بوضع سياسات قادرة على الوصول إلى المواطنين، وتتصل بالحياة اليومية. فالحل لهذه المشكلات يكون بتأسيس سلسلة من المؤسسات القومية والإقليمية والمحلية، وممارسة نشاطاتها بالتنافس، وصولاً لكل القرى البعيدة عن المركز⁶.

5- أزمة التوزيع: يقول "جوزيف لابلومبارا": إن مشكلات الحكم هي بوجه عام مشكلات توزيع. فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك للموارد البشرية والمادية المحيطة به أو المتاحة له، وهو أيضاً الموزع

¹ -علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغيير. طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2002، ص139.

² -عائشة عبّاش، مرجع سابق، ص35.

³ -أحمد وهبان، مرجع سابق، ص59.

⁴ -عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-البنية والأهداف. مرجع سابق، ص68.

⁵ -عائشة عبّاش، مرجع سابق، ص35.

⁶ -حسين غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص89.

للسلع والخدمات والقيم والفرص... داخل المجتمع¹، فالتوزيع ومشكلاته تحل في صلب العملية السياسية بل وفي صلب وظيفة النظام السياسي، فهو قد يحرم شخصا أو مجموعة ما من قيم كان قد حققها أو يعطي بعض الأشخاص قيما معينة ربما لا يستحقونها في وقت قد ينكرها على آخرين غيرهم وهكذا².

وتعني أزمة التوزيع وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره³.

وهذه الأزمة تظهر بسبب الطريقة التي تتبعها السلطات الحكومية في توجيه سياقات توزيع الثروة والخدمات والقيم على صعيد المجتمع إذ تتولد بفعل الإضطرار أو المفاضلة بين المستويات الاجتماعية المختلفة، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طريقة للمشاركة في الثروة⁴.

وهذا الإختلال في التوزيع إما أن يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي فهذه الأزمة والحرمان يؤديان إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي والاجتماعي⁵.

6- أزمة الإدماج: تتولد هذه الأزمة من مصاعب نشر وتوزيع النشاطات السياسية للجماهير، ففي إطار

الحلقات الوظيفية لأداء مهمات قادرة على تحويل المطالب إلى أشكال وإتجاهات، تتلاءم مع متطلبات بقاء النظام السياسي ولا يمكن مجابهة هذه الأزمة إلا بتأسيس شبكة مهمة من العلاقات المتبادلة تربط ابتداء المنظمات السياسية فيما بينها⁶.

¹ - عبد الحلیم الزیات، مرجع سابق، ص 83.

² - علي رعد عبد الجليل، مرجع سابق، ص 148.

³ - عائشة عباش، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - حسين غازي مرجع سابق، ص 91.

⁵ - عائشة عباش، مرجع سابق، ص 35.

⁶ - حسين غازي، مرجع سابق، ص 91.

هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية والسياسية والإقتصادية والدينية والعرقية والطائفية، واندماجها في كتلة متجانسة، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام جيدا، والعكس صحيح، وعليه فمشكلة وأزمة الإندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتباره نظام روابط متفاعلة فيما بينها.

ونخلص إلى أن كل هذه الأزمات متداخلة ومترابطة فيما بينها وتحكمها علاقات تأثير وتأثر، وهذا ما أوضحه كل من "لوسيان باي" و"غابريال ألموند" في دراستهما لأزمات التنمية السياسية¹.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية

للتنمية السياسية أهداف متوخاة من وراء ذلك تسعى إلى تحقيقها من أجل السير الحسن للنظام السياسي ككل ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي:

- 1- تحقيق المشاركة السياسية والتي بدورها تعكس وتجسد تنمية المساواة في الحقوق والواجبات².
- 2- التعبئة السياسية والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله من القوة ما تمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإشباع الحاجات الإجتماعية وإتاحة تكافؤ الفرص³.
- 3- تحقيق الإستقرار والإصلاح السياسي والإجتماعي.
- 4- ترسيخ التكامل السياسي حيث يعتبر هذا الأخير هدفا رئيسيا للتنمية السياسية، وذلك يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم⁴.

¹ - عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2007/2008، ص36.

² - عبد الجليل بلهوشات، "التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر-دراسة في الموجات الإنتخابية 1989-2013". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة: 2014/2015، ص26.

³ - تامر محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي. ط3، (د.ب.ن): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص16.

⁴ - عبد الجليل بلهوشات ، مرجع سابق ، ص28.

- 5- بناء سلطة قوية وموحدة من خلال عقلنة وترشيد السلطة التي تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو الإيديولوجي¹.
- 6- تحسين قدرات النظام السياسي، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تقوية الفعل الحكومي وقدراته في التأثير ومستوى عقلنته، أي بذل الجهود للتكيف بما يتلاءم مع التحديث².
- 7- السعي بشتى السبل إلى زيادة محددات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات العامة داخل المجتمع .
- 8- زيادة كفاءة الحكومة من المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الإقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها³.

الخلاصة:

من خلال دراستنا للإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- شهد مفهوم المجتمع المدني تباينات بين المفكرين بسبب اختلافاتهم الفكرية وتوجهاتهم، أكدت كلها على وجود مقومات وخصائص أساسية ينطوي عليها هذا المفهوم باعتباره تلك التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل مختلفة وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح عامة ونشر الوعي والإهتمام بمختلف القضايا والمساهمة فيها، بالإضافة إلى أنه يتميز بخصائص كالقدرة على التكيف وكذا الإستقلالية والتعدد والتجانس.

¹ -حسين غازي، مرجع سابق، ص87.

² - نفس المرجع، ص88.

³ - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص144.

-المجتمع المدني له وظائف مهمة يقوم بها داخل البناء الاجتماعي والبناء السياسي، بما يفضي إلى اعتباره فاعلا مهما في عملية التنمية السياسية.

-تم الكشف عن مختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات مدنية، فمنذ التحول الديمقراطي وإقرار التعددية الحزبية في الجزائر، تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني بعد إقرار دستور 1989.

-تعتبر التنمية السياسية عملية تهدف إلى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات في كافة الجوانب السياسية من خلال تحقيق مبدأ المشاركة والشرعية وبناء نظام عصري وخلق ثقافة سياسية تستند إلى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة الوطنية.

-تعرض التنمية السياسية بالبلدان النامية مشكلات أو أزمات عبارة عن حلقات متداخلة ومتشابكة إذ تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف وتتمثل هذه الأزمات في: الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، التوزيع و الإدماج. وهو ما يتطلب من مختلف الفاعلين السياسيين (النظام السياسي الحاكم، الأحزاب السياسية، الجمعيات وغيرها) القيام بأدوارها في مجال دعم وترسيخ التنمية السياسية.

الفصل الثاني:

مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر

الفصل الثاني: مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر.

تمهيد

أصبح المجتمع المدني بمختلف مؤسساته أحد أهم الآليات للتنمية بصفة عامة، وأصبح يعول عليه كأحد أهم الفواعل في تحقيق الطموحات التنموية، ومن بينها التنمية السياسية، فبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم وإلى أهمية الأدوار التي يضطلع بها والتي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها والتي تحدث التحول المراد الوصول إليه نظرا للإمكانات والقدرات التي يحوزها، وبالتالي أصبح المجتمع المدني لاسيما من خلال أهم مؤسساته وهي الأحزاب السياسية حضوره ضروريا ومشاركته أساسية لتحقيق أهداف التنمية السياسية وتجاوز أزماتها.

من هنا يمكن الإعتراف بمؤسسات المجتمع المدني، ونقصد هنا بالمجتمع المدني تلك المؤسسات التي لها علاقة كبيرة وتأثير في التنمية السياسية وهي الأحزاب السياسية وبعض التنظيمات المدنية كفاعل مهم وكأطر تعبر عن مصالح واهتمامات المواطنين، والمساهمة في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي وتدعيم الديمقراطية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لهذه المؤسسات أن تشكل في الوقت نفسه مدارس للتنشئة السياسية وتفعيل المشاركة السياسية، وتعمل على تحقيق الإستقرار السياسي .

وعليه فإننا سوف نبحث في هذا الفصل عن مساهمة أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر، وانطلاقا مما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر.

المبحث الثاني: مظاهر إسهامات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية.

المبحث الأول: الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر.

إن الحديث عن الإطار القانوني الذي ينظم المجتمع المدني في الجزائر يتطلب منا تقسيم ذلك إلى مرحلتين وهما: المرحلة الأولى مرحلة الأحادية السياسية والمرحلة الثانية هي مرحلة التعددية السياسية؛ حيث شهدت كل مرحلة تحولات وتغيرات دستورية وقانونية. حكمت الإطار القانوني للمجتمع المدني، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث من خلال مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: الإطار القانوني للمجتمع المدني في مرحلة الأحادية السياسية.

بعد الإستقلال وفي ظل الأحادية السياسية وانتهاج النظام الإشتراكي أصبحت الجمعيات تعمل تحت توجيه الحزب الواحد لتحقيق أهدافه وبناء الإشتراكية والدفاع عنها¹، ومع أول دستور وضعه المشرع الجزائري سنة 1963. الذي نص في المادة 20 منه على: "الإعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك باستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الإشتراكية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية"²، إلا أن هذه القوانين كانت حبر على ورق بدليل أن هناك جمعية تأسست وفق هذه القوانين وهي جمعية "القيم في 9 فيفري 1963". لكن لشدة المضايقات من طرف السلطة أدت في الأخير إلى حلها رسميا في 22 سبتمبر 1963، وحرصا من السلطة أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها، فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت 1963، والذي نص على: "أنه ممنوع على كافة التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذي طابع سياسي"³.

من بين القوانين المنظمة للمجتمع المدني، وهو أول تشريع ذو طبيعة اشتراكية والمنظم للقطاع الجمعوي والمتمثل في الأمر 71-76 الصادر في 3 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات الذي عرف الجمعيات في مادته الأولى

¹ -خالد حساني، "المجتمع المدني في الجزائر النصوص القانونية والممارسة العملية". مجلة الفقه والقانون، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (3)، 01 جانفي 2013، ص6.

² -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، مورخ في 10 سبتمبر 1963، المادة 19 و20 منه.

³ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 63-297 المؤرخ في 14 أوت 1963 المتعلق بمنع الجمعيات ذات الطابع السياسي من النشاط، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة في 14 أوت 1963، ص834.

بأنها: "الإتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة على وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر لا تدر عليهم ربحاً، وتخضع هذه الجمعية للقوانين والنظم الجاري بها العمل وأحكام هذا الأمر وكذا قانونها الأساسي ما لم يكن مخالفاً لهذا الأمر"¹. وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الإيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري، حيث كانت موجة التشعب بالأفكار والتوجهات الإشتراكية².

ولعل ما شد الإنتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 منه، والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي او جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الإلتباسات حول مبدأ الإستقلالية والطوعية اللذان يعتبران عماد أي نضال جمعي فعال³.

ووفق قانون 71-79 المتعلق بالجمعيات، نص على تقسيم الجمعيات، وقد تحدث بشكل صريح عن الجمعيات غير المعترف بها أو غير المعلن عنها وقد عرفها في المادة 11 منه، بأنها: "الجمعيات غير القانونية أو التي لم توافق السلطة العمومية ولم ترخص لها"، ويعاقب كل من يتجرأ على تأسيسها بشكل صارم وفق المادة 9 منه. كما ذكر بشكل واضح وصريح، الجمعيات المعترف بها بصفة المنفعة العمومية حسب المادة 17 منه التي نصت على: "يمكن الإعتراف للجمعيات بصفة المنفعة العمومية بموجب مرسوم ويمكن لها في هذه الحالة أن تقوم بجميع أعمال الحياة المدنية غير المحظورة في قانونها الأساسي"⁴.

أما دستور 1976 فتضمن في الفصل الرابع، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، حيث نصت المادة 55 منه على أن: "حرية التعبير والإجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الإشتراكية"،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أرقام 71-79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 105، الصادرة في 24 ديسمبر 1971، ص 1815.

² - قوي بوحنية، "قضايا المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي". مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014، ص 5.

³ - بلال موازي، "الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 01، يناير 2015، ص 135.

⁴ - أمر رقم 71-79 يتعلق بالجمعيات، مرجع سابق، ص 1816.

كما نصت المادة 56 منه على أن: "حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، وتمارس في إطار القانون"¹. كما نجد المادة 60 منه تنص على: "حق الإنخراط في النقابة معترف به لجميع العمال، ويمارس في إطار القانون"².

بصدور القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1987 المتعلق بالجمعيات نجده يهدف إلى تحديد إطار ممارسة حرية إنشاء الجمعيات، فقد عرّف الجمعية في مادته الثانية بأنها: "تجمع أشخاص يتفقون لمدة محددة أو غير محددة على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين لا يدر ربحا... ويجب أن يعلن هدف الجمعية دون غموض ويكون اسمها مطابقا له"³.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمجتمع المدني في مرحلة التعددية السياسية.

مرت تجربة التعددية في الجزائر بمرحلتين امتدت الأولى من سنة 1989 إلى تاريخ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. أما الثانية فبدأت من 1996 إلى يومنا هذا:

أولاً- المرحلة الأولى:

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي، إضافة إلى الضغوطات الداخلية المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عنها أحداث أكتوبر، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد ألا وهو دستور 23 فيفري 1989⁴، الذي وضع اللبنة الأولى لتصوير قانون سليم للعمل الجمعي، يحترم وظيفته الأساسية المتمثلة في الدعم والمشاركة والتشاور⁵، ومثلت أحداث أكتوبر منعرجا حاسما ومحركا أساسيا للتخلي عن النهج الإشتراكي والدخول في عهد التعددية الحزبية، وفتح المجال أمام مختلف الأطراف

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76-97 الموافق 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976، ص 1303.

² - نفس المرجع، ص 1304.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 87-15 مؤرخ في 21 يوليو 1987، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 31، صادرة في 29 يوليو 1987، ص 1200.

⁴ - فيروز حنيش، مرجع سابق، ص 69.

⁵ - العربي بن عودة، مرجع سابق، ص 161.

للمشاركة في الحياة السياسية للجزائر¹، وذلك من خلال النصوص التي تضمنها هذا الدستور على مفهوم الحرية والحق في إنشاء الجمعيات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وذلك في الفصل الرابع، وهي كالاتي:

المادة 32 منه تنص على: "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون"، والمادة 39 التي تنص على: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن" والمادة 40 منه التي تنص على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"². وفيما يلي الإطار القانوني للمرحلة الأولى:

1- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لسنة 1989: تم تجسيد مضمون المادة 40 من دستور 1989، بإصدار القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث سارع المواطنون إلى تقديم طلبات إنشاء أحزاب إلى وزارة الداخلية التي اعتمدت في أقل من سنة أكثر من 60 حزبا³.

نظم قانون 5 جويلية 1989 الشروط المتطلبية لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد احتوى على أربعة أبواب. حيث نصت المادة الأولى منه على: "الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور" جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية"، كما حدد الإجراءات الواجب اتباعها ومجموعة الممنوعات الواجب تفاديها وسنذكر ما تضمنته المادتان 05 و 06 من هذا القانون إذ تنص المادة 05 على: "لا يجوز لأي جمعية ذات طابع سياسي أن تقيم نشأتها على أساس ديني أو عرقي أو مهني أو جهوي" أما المادة 06 تنص على: "امتناع

¹ -خالد حساني، مرجع سابق، ص 4.

² -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 1 مارس 1989، ص 239.

³ -خالد حساني، مرجع سابق، ص 4.

كل جمعية ذات طابع سياسي عن المساس بالأمن والنظام العام وكذا المساس بحقوق وحرقات الأفراد، كما أنها تمتنع عن تأسيس أية منظمة عسكرية أو شبه عسكرية"، كما نص في الباب الثاني في مواده من 11 إلى 20 على الأحكام الشكلية الخاصة بشروط وكيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي¹، اشتمل الباب الثالث منه على المواد من 21 إلى 30 والتي بينت الأحكام المالية التي تخص الجمعيات ذات الطابع السياسي. أما الباب الرابع، فقد احتوى على أحكام جزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون².

2- قانون الجمعيات لسنة 1990: من بين القوانين التي تناولت موضوع المجتمع المدني في الجزائر هو قانون 31-90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، الذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية. هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات أبرزها:

- كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

- تبسيط إجراءات التأسيس³.

والذي أعطى تعريفاً جديداً للجمعية، حيث نصت المادة 02 منه على أن: "تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، على وجه الخصوص، يجب أن يُحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له"، ومن ميزات هذا القانون أنه إعتبر أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية، وذلك وفقاً للمادة 06 منه، كما نجد المادة 04 منه ذكرت شروطاً بسيطة لتأسيس جمعية،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-11 مؤرخ في 5 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 5 جويلية 1989، ص 715.

² - نفس المرجع، ص 716.

³ - بلال موزاي، مرجع سابق، ص 136.

حيث نصت على: "يُمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 05 من القانون. وإذا توفرت فيهم الشروط التالية¹:

- أن تكون جنسيتهم جزائرية.

- أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية .

- أن لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحريري الوطني".

كما تناول هذا القانون الموارد المالية والأموال الخاصة بالجمعيات إذ وبناء على ما تنص عليه المادة

26: "تتكون موارد الجمعية ممايلي²:

- اشتراكات أعضائها.

- العائدات المرتبطة بأنشطتها.

- الهبات والوصايا والإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدول أو الولاية أو البلدية".

ونصت المادة 27 منه على: "يمكن أن تكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تُستخدم هاته

العائدات في تحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي والتشريع المعمول به". وعليه فإن قانون الجمعيات

رقم 90-31 يعتبر بداية الحياة التعددية الجمعوية الحرة، إذ وبعد صدور هذا القانون تأسس كم هائل من

الجمعيات.

¹-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة في 5 ديسمبر 1990، ص 1686.

²- نفس المرجع، ص 1688.

ثانيا- المرحلة الثانية:

مع إقرار دستور 28 نوفمبر 1996 الذي اعتمد مصطلح الأحزاب السياسية في مادته 42 التي نصت على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، واستتبع ذلك بإصدار قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية رقم 97-09 المؤرخ في 06 مارس 1997 قد ألغى هذا القانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. ونصت المادة 02 منه: "يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا". حيث تم من خلال هذا القانون وضع شروط إجرائية أكثر دقة وصرامة، فبالرجوع إلى المادتين 42 و43 منه يفيد بضرورة امتثال كل الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى المبادئ والأهداف وكذا الممنوعات المبينة في المادتين 3 و5 من هذا القانون¹.

كما أكد دستور 1996 في المادة 16 منه على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية والمادة 33 منه: "ضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن طريق الحريات الفردية والجماعية وبواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية"²، والمادة 41 منه تنص على أن: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن". كما نصت المادة 42 منه على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون". والمادة 43 التي تنص على: "ضمان الدولة لإنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية"³.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات والسرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بدايتها منذ إقرار قانون الجمعيات رقم 90-31 وكذلك القانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97-90 المؤرخ في 6 مارس 1997، المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة 06 مارس 1997، ص 30.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996، ص 11.

³ - نفس المرجع، ص 12.

السياسي، إلا أنها عرفت تراجع في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1990-1992 ويمكن إرجاع هذا إلى الوضعية السياسية التي عرفت البلاد والتي تميزت بتفاهم الأزمة بعد توقيف المسار الإنتخابي وحل حزب الجبهة الإسلامية كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوة اجتماعية وعدد كبير من الجمعيات المختلفة التي كانت نشطة ما بين 1990 و1992 والتي لعبت دورا كبيرا في نجاح الحزب في الإنتخابات المحلية سنة 1990، وكذلك فوزه في الدور الأول في تشريعات 1991، فهذه الأزمة تعد سببا وعاملا مهما في تراجع الحركة الجمعوية والحزبية، وتخوف الأفراد من المشاركة أو المبادرة في تأسيس الجمعيات¹.

استكمالا للإصلاحات السياسية التي دعا إليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه أفريل 2011، تم إقرار مجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم استحداث قانون جديد لها، هو القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012². المتعلق بالجمعيات ليضع نظاما قانونيا متكاملًا لإنشاء الجمعيات في الجزائر. وهذا القانون الذي عرف الجمعية في المادة 2 منه على أنها: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"³، والملاحظ أن القانون 06-12 ومن خلال استقراء التعريف الذي قدمه المشرع قد وسع في مجال نشاط الجمعيات ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي⁴.

كما نجد القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بالأحزاب السياسية، حيث نصت المادة 3 منه على أن: "الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع

¹ -مشري مرسى، مرجع سابق، ص12.

² -بلال موازي، مرجع سابق، ص137.

³ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة

الرسمية، العدد 2، صادرة في 15 يناير 2012، ص34.

⁴ -قوي بوحنية، مرجع سابق، ص5.

مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة".

ويمكن لكل جزائري وجزائرية بلغا سن الرشد القانوني الإنخراط في حزب سياسي واحد من اختيارهما أو الإنسحاب منه في أي وقت، غير أن لا يجوز أن ينخرط فيه أثناء ممارسة نشاطهم: القضاة، أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن. ويخضع تأسيس الأحزاب السياسية إلى الكيفيات الآتية :

-تصريح بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاؤه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية.

-تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي، في حال مطابقة التصريح.

-تسليم اعتماد الحزب السياسي بعد التأكد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي.¹

كما نصت المادة 11 منه على: "يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للمواطنين في جميع ميادين الحياة العامة وذلك عبر:

-المساهمة في تكوين الرأي العام.

-الدعوة إلى ثقافة سياسية أصيلة.

-تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة.

-تكوين وتحضير النخب القادرة على تحمل المسؤوليات.

-اقتراح مترشحين للمجالس الشعبية المحلية والوطنية.

¹ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-12، المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادر في 15 يناير 2012، ص 34.

- العمل على ترقية الحياة السياسية وتهذيب ممارستها وتثبيت القيم والممارسات الأساسية للمجتمع الجزائري، لاسيما قيم ثورة أول نوفمبر 1954.

- العمل على تكريس الفعل الديمقراطي والتداول على السلطة وترقية الحقوق السياسية للمرأة، وترقية حقوق الإنسان وقيم التسامح¹.

أما التعديل الدستوري الجديد في 7 مارس 2016 هو أيضا نص في مواد على المجتمع المدني، ونجد من بين الأحكام المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في المواد التالية، نجد المادة 48 من التعديل الدستوري 2016 تنص على "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن" كما نصت المادة 52 منه على أن: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"². كما نصت المادة 54 منه على: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية"³.

من خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن القول، أن الأطر القانونية التي تحدد المجتمع المدني خاصة في ظل التعددية التي اعتمدت على مجموعة متغيرات أساسية تحدد معالم هذه الحقبة، وتحدد تطور المجتمع المدني مبنية وضعه القانوني والدستوري وتتمثل أهم هذه القوانين والداستاتير في: دستور 1989، والقانون رقم 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات، ودستور 1996، وقانون 12-06 الخاص بالجمعيات فهذه القوانين والداستاتير فتحت لتكوين جمعيات وأحزاب سياسية.

¹ - نفس المرجع، ص 11.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 7 مارس 2016، ص 11.

³ - نفس المرجع، ص 12.

تم إصدار تلك القوانين لتأطير منظمات المجتمع المدني وتوفير الفضاء السياسي والإجتماعي المناسب في مجال التنمية السياسية من خلال تفعيل المشاركة السياسية وتعمل على تحقيق الإستقرار السياسي والتنشئة السياسية .

المبحث الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر.

طالما أن التنمية السياسية كما وصفنا في الفصل الأول، أنها تهدف في إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية، وكذلك توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وتنشئتهم سياسيا، فإننا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، وهذا من خلال دوره وإسهامه في تفعيل المشاركة السياسية والتنشئة السياسية وتحقيق الإستقرار السياسي.

المطلب الأول: المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر.

أولا-تعريف المشاركة السياسية:

ترتبط التنمية السياسية بغايات عديدة ومتنوعة تسعى إلى تحقيقها وتعمل على تجسيدها. وتعتبر المشاركة السياسية أحد غايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وترسيخها داخل المجتمع¹.

تتم العملية السياسية عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من النشاطات السياسية، العمل السياسي والإندماج في العملية السياسية وهذا يعني إشراك المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية. تعتبر المشاركة السياسية مظهرا رئيسيا للديمقراطية، حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل المواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، لهذا فالمشاركة السياسية تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية².

¹ -عامر رمضان، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، ليبيا: دار الرواد، 2002، ص62.

² -رشيدة بوجحفة، "المشاركة السياسية والتنمية السياسية". تم تصفح الموقع في 2017/06/15، 22:17.

"http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:marasiyassa-&catid"

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور إشتراك أو اسهامات المواطنين، في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة¹. كما عرفت الأستاذة نهى محمد أمجد نافع المشاركة بأنها: الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي².

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية، وسنحاول إعطاء بعض التعاريف:

- يعرفها "إبراهيم أبراش" في كتابه علم الاجتماع السياسي كالتالي: "المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في إتخاذ القرارات". ويؤكد هذا الكتاب على أن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في إتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الإنتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدا أو رفضا، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وميولاتهم³.
- يرى "صامويل هنتغتون" و"نيلسون" أن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي. أما "ماكلوسكي" فقال: إنها تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في إختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر⁴.

¹ - محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص 152.

² - سعاد بن قفة، "المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005". أطروحة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011/2012، ص 17.

³ - محمد أمين لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة: العدد 12، نوفمبر 2007، ص 243.

⁴ - علي ناصر الشيخ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27.

- المشاركة السياسية يمكن تحديدها بتلك "الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية"¹، وتكون المشاركة السياسية بشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي أو الإنضمام إلى منظمات أو هيئات أو الإنخراط في أحزاب سياسية أو المشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية أو الترشح للانتخابات أو التصويت أو حضور المؤتمرات والندوات، كما يمكن أن يشارك الفرد بشكل غير مباشر من خلال الوقوف على المسائل والقضايا العامة أو من خلال الإضراب والتظاهر².

لذا فالمشاركة السياسية تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية ومن ثم التنمية السياسية، إما كناخبين أو كجماعات أو أحزاب سياسية أو كعناصر نشطة سياسيا، وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى المؤسسات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تنشئة المواطنين وتوعيتهم³.

وعليه نتساءل ماهي صور مساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الجزائر؟

ثانيا- أشكال مساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.

باعتبار أن الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات المجتمع المدني وأهم القنوات للمشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، وبفضل المشاركة يتمكن الحزب من الوصول إلى السلطة من خلال الترشح والمشاركة⁴.

1- المشاركة في الانتخابات الرئاسية: بإمكان الأحزاب السياسية أن تشارك من خلال تقديمها

لمرشح لرئاسة الجمهورية شرط أن تتوفر فيه شروط محددة بموجب المادة 70 من دستور 1989⁵.

1- منصور مرقومة، مرجع سابق، ص

2- علي ناصر الشيخ، مرجع سابق، ص28.

3- محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص156.

4- رشيدة بوجحفة، مرجع سابق.

5- دستور 1989، مرجع سابق، ص243.

عرفت الجزائر منذ التعددية الحزبية عدة إنتخابات رئاسية تعددية في الأعوام 1995، 1999، 2004، 2009، 2014، وسوف نبين مدى مشاركة الأحزاب السياسية في هذه الإنتخابات.

أ- رئاسيات 16 نوفمبر 1995:

ألقى الرئيس السابق اليامين زروال خطابا في ذكرى الفاتح من نوفمبر تحدث فيه عن تنظيم انتخابات رئاسية تعددية في أواخر سنة 1995، وفي 16 نوفمبر من نفس السنة شهدت الجزائر أول انتخابات رئاسية تعددية¹، شاركت فيها بعض الشخصيات حرة وأخرى حزبية من أمثال رضا مالك ممثل عن حزب التحالف الوطني الجمهوري، لويزة حنون عن حزب العمال، لكنهما لم يستطعا جمع التوقعات اللازمة للترشح والمقدرة ب75000 توقيع عن كل 25 ولاية، ليبين ضعف حجم بعض الأحزاب وعدم انتشارها على المستوى الوطني، وفي الأخير استقر العدد في أربعة مرشحين وهم، "اليامين زروال" مرشح حر، "محفوظ نحناح" مترشح باسم حزب حركة المجتمع الإسلامي ممثلا التيار الإسلامي، "نور الدين بوكروح" مترشحا عن حزبه حزب التجديد الجزائري، "سعيد سعدي" مترشحا باسم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية²، كما غابت عن هذه الإنتخابات أهم الأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية والممثلة في جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية.³

ب- رئاسيات 15 أبريل 1999:

كان تحديد 15 أبريل 1999 موعد اجراء انتخابات رئاسية مسبقة، أنتج تكتلات وتحالفات بين بعض الأحزاب.

ترشح لهذه الإنتخابات عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة، تجاوزت الثلاثين مرشحا، ليعلن المجلس الدستوري في 11 مارس 1999 بعد دراسة الملفات عن استيفاء سبعة مرشحين للشروط القانونية

¹ -رياض الصيداوي، "الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر". المستقبل العربي، العدد 245، جويلية، ص35.

² -عبد الجليل بلهوشات، مرجع سابق، ص143.

³ -رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص35.

ويتعلق الأمر كل من¹: "حسين آيت أحمد" رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية، "عبد العزيز بوتفليقة" المرشح الحر، "مولود حمروش"، "خطيب يوسف"، "عبدالله جابالله" رئيس حزب حركة الإصلاح الوطني، "أحمد طالب الإبراهيمي" رئيس حزب الوفاء والعدل، "مقداد سيفي"².

بينما عقد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ندوة وطنية لإطاراته وقرر مقاطعة الانتخابات، أما حركة مجتمع السلم التي تأثرت نتيجة رفض ملف رئيسها محفوظ نحاح بحجة عدم استيفائه للشروط³، المادة 157 من قانون الانتخابات رقم 97-07، المتعلقة بشهادة إثبات المشاركة في الثورة، رغم قبول ترشحه في رئاسيات 1995، في حين رفض قبول ترشح رئيس حزب التجديد الجزائري نور الدين بوكروح بحجة عدم توفر الشروط المحددة في المادة 159 من قانون الانتخابات التي تنص على جمع 75000 توقيعاً عن 25 ولاية، أما حزب العمال عبر عن أسفه لإقصاء السيدة لويزة حنون بسبب عدم تمكنها من جمع التوقعات اللازمة ونفس الشيء عن السيد أحمد غزالي⁴. وفاز في هذه الانتخابات مرشح الإجماع الوطني السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي حظي بتزكية وتأييد أربعة أحزاب كبرى على رأسها جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة وحركة مجتمع السلم إضافة إلى منظمات المجتمع المدني كالإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء وغيرها.

ت- رئاسيات 8 أفريل 2004:

جاءت الانتخابات الرئاسية لعام 2004 تكريسا لمبدأ احترام المواعيد الانتخابية في آجالها المحددة دستوريا، لضمان استقرار المؤسسات واحترام اختيار الشعب⁵، وقاطعت هذه الانتخابات جبهة القوى الاشتراكية، في حين شاركت عدة شخصيات وتم قبول مشاركة ستة مرشحين عن أحزاب مختلفة وهم على التوالي: علي بن

¹ -سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص117.

² -مصطفى بلعور، "الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للأزمة". دفتار السياسة والقانون، جامعة ورقلة: عدد خاص 2011، ص170.

³ -عبد الجليل بلهوشات، مرجع سابق، ص145.

⁴ -عبد الجليل بلهوشات، مرجع سابق، ص145.

⁵ -فيروز حنيش، مرجع سابق، ص111.

فليس مرشح جبهة التحرير الوطني، عبد الله جاب الله عن حركة الإصلاح الوطني، سعيد سعدي مرشح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لويضة حنون مرشحة حزب العمال، علي فوزي رباعين مرشح حزب عهد 54، والمرشح الحر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، في حين قضى المجلس الدستوري بعدم ترشح كل من أحمد طالب الإبراهيمي وسيد أحمد الغزالي وموسى تواتي¹.

ث- رئاسيات 9 أبريل 2009:

تقدم العديد من المواطنين بطلب الترشح، حوالي 50 طلباً، لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز عقبة جمع 75000 توقيع عن 25 ولاية، وفي الأخير أعلن "بوعلام بسايح" رئيس المجلس الدستوري يوم 1 مارس 2009 عن قراره بملفات المترشحين المقبولين ويتعلق الأمر ب: "عبد العزيز بوتفليقة" مرشح التحالف الرئاسي، "موسى تواتي" مرشح الجبهة الوطنية، "محمد السعيد" مرشح حركة العدل والوفاء، "علي فوزي رباعين" مرشح عهد 54، "محمد جهين يونس" مرشح حركة الإصلاح الوطني².

نلاحظ من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، 1999، 2004، 2009، أنه كانت هناك مشاركة من بعض الأحزاب السياسية، كما نلاحظ في انتخابات 2009 ترشح شخصيات لا تنتمي لأحزاب ذات الحجم والانتشار على المستوى الوطني، وهذا يعتبر مشاركة بسيطة للأحزاب السياسية في تقلد منصب الرئاسة.

إلا أن تجربة التعددية في انتخابات رئيس الجمهورية في الجزائر أثبتت فشل الأحزاب في تولي هذا المنصب، ففي انتخابات 16 نوفمبر 95 فاز المترشح الحر اليامين زروال بنسبة 61.29%، ثم تلاه محفوظ نحاح رئيس حماس بـ 26.06%، ثم سعيد سعدي بنسبة 8.94%، ثم نور الدين بوكروح بـ 3.70%، وفي رئاسيات 1999، فاز المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73.79%، ثم تلاه مرشح حزب الوفاء والعدل بـ 12.53%، ثم مرشح الإصلاح بـ 3.95%، ثم مرشح جبهة القوى الاشتراكية بـ 3.17%، ثم مقدار

¹ -مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص172.

² -عبيد الجليل بلهوشات، مرجع سابق، ص151.

سيفي بـ2.24%، ثم يوسف الخطيب بـ1.22%، وفي انتخابات أبريل 2004، فاز المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة بعهدته الثانية بنسبة 84.99%، ثم بقية المترشحين على التوالي: علي بن فليس عن حزب جبهة التحرير الوطني بـ6.42%، ثم عبد الله جاب الله عن حركة الإصلاح الوطني بـ5.02%، ثم سعيد سعدي عن حزب التجمع بـ1.94%، ثم لويزة حنون عن حزب العمال بـ1%، ثم فوزي رباعين بـ0.63%. وفي انتخابات 2009 فاز المرشح الحر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 90.24%.

المتتبع لهذه النتائج يرى أنه منذ بداية التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر كان الفوز من نصيب المستقلين، والوصول إلى هذا المنصب متعلق بحسابات سياسية قبل أن يكون مرتبطا بالنتائج الانتخابية، أو يكون مصدره إما الشرعية الثورية أو الجيش، فاليامين زروال عسكري وبوتفليقة شخصية ثورية وعسكرية أيضا¹.

لذلك يمكن القول أن مشاركة الأحزاب السياسية في تولي الرئاسة محدود جدا، بحيث مشاركتها شكلية فقط أو تلعب دور المساندة والمواولة للمرشح الأوفر حظ في الفوز، حيث ساندت أحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة ومنظمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 1999 وساندته كذلك في رئاسيات 2004².

2- المشاركة في السلطة التشريعية:

إذا كانت المشاركة ركيزة أساسية للديمقراطية، فإن السؤال كيف يشارك الشعب بنفسه بطريقة مباشرة؟ أم يكتفي باختيار نواب يمارسون تلك المشاركة؟

¹ -ربوح ياسين، مرجع سابق، ص134.

² -نفس المرجع، ص135.

وفي هذه الصورة من صور الديمقراطية فإن المشاركة في السلطة التشريعية تكون من خلال النواب، وهنا تأتي مشاركة الأحزاب في البرلمان الذي يمثل الهيئة الأساسية التي تمثل المواطنين في شؤون الحكم¹. وابتداء من سنة 1997 تمكنت الأحزاب السياسية من المشاركة في المؤسسات السياسية وسوف نبينها في الآتي:

- الإنتخابات التشريعية التي جرت في 5 جوان 1997 تعتبر ثاني انتخابات تعددية في الجزائر وبلغ عدد الأحزاب المشاركة فيها 39 حزب وبلغ عدد المقاعد المتنافس عليها 380 مقعد، وكانت نسبة المشاركة 65.6% انتهت بفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي (156 مقعدا) بنسبة 41.5%، حركة مجتمع السلم (69 مقعدا) بنسبة 18.16%، جبهة التحرير (62 مقعدا) بـ 16.32%، حركة النهضة (34 مقعدا) بنسبة 8.95%، جبهة القوى الاشتراكية (20 مقعدا) بـ 05.26%، التجمع من أجل الثقافة (19 مقعدا) بـ 05%، الأحرار (11 مقعدا) بـ 02.89%، حزب العمال (4 مقاعد) بـ 01.05%، الحزب الجمهوري التقدمي (3 مقاعد) بـ 0.79%، الإتحاد من أجل الديمقراطيات والحريات مقعد واحد بـ 0.26%، الحزب الإجتماعي الحر بمقعد واحد أيضا بـ 0.26%، أما الأحزاب الصغيرة الأخرى فلم تحصل على أي مقعد².
- أما تشريعات 30 ماي 2002، ترشح فيها 23 حزبا، وكانت نسبة المشاركة الوطنية 46%. أما نتائج التصويت فكانت كالتالي: حزب جبهة التحرير الوطني (199 مقعدا) بنسبة 51.16%، التجمع الديمقراطي (47 مقعدا) بـ 12.08%، الإصلاح (43 مقعدا) بـ 11.05%، حمس (38 مقعدا) بـ 9.77%، الأحرار (30 مقعدا) بـ 7.71%، حزب العمال (21 مقعدا) بـ 5.04%، الجبهة الوطنية الجزائرية (8 مقاعد) بـ 2.06%، حركة النهضة بمقعد واحد وحركة التجديد الجزائري مقعدا واحدا كذلك³.

¹ - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 65.

² - حسينية غازو، مرجع سابق، ص 122.

³ - عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر. رؤية ميدانية، (د.ب.ن): (د.ت.ن)، ص 17.

- أما عن تشريعات 17 ماي 2007، فعرفت مشاركة 24 حزبا بالإضافة إلى قوائم المستقلين وكانت نسبة المشاركة الوطنية في التصويت 35.65%، حيث كانت النتائج والتشكيلة مقاربة لتشكيلة العهدة السابقة لها. تحصلت جبهة التحرير على (136 مقعدا) بنسبة 22.98%، ثم التجمع الديمقراطي (61 مقعدا) بـ 10.33%، ثم حمس (52 مقعدا) بـ 9.64%، الأحرار (33 مقعدا) بـ 6.83%، ثم حزب العمال (26 مقعدا) بـ 5.90%، التجمع من أجل الثقافة (19 مقعدا) بـ 3.36%، ثم الجبهة الوطنية (13 مقعدا) بـ 4.18%، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو بـ 7 مقاعد بنسبة 2.0%، حركة النهضة 5 مقاعد، التحالف الوطني الجمهوري 4 مقاعد.

من هذا نلاحظ أن هناك نوع من المشاركة السياسية في المؤسسات السياسية من قبل الأحزاب السياسية¹.

- أما عن المشاركة في تشريعات 10 ماي 2012 فعرفت 44 حزبا وتكتل سياسي واحد و 186 قائمة حرة تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني، وكانت نسبة المشاركة العامة في التصويت 42.36%، وكانت نتائج وتشكيلة المجلس الشعبي 2012 مقاربة لتشكيلة المجلس السابق وبقيت الريادة للأحزاب القوية، حيث حافظ حزب جبهة التحرير الوطني الذي يقوده عبد العزيز بلخادم على مرتبته الأولى إذ تحصل على 220 مقعدا. كما ارتفعت حصة التجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه أحمد أويحي في عدد المقاعد إذ تحصل على 68 مقعدا مقارنة بـ 61 مقعدا في تشريعات 2007، ثم يليه تكتل الجزائر الخضراء الذي يتألف من ثلاثة أحزاب إسلامية (حمس، النهضة، الإصلاح) حيث تقدر حصته بـ 48 مقعدا، والتقارب في عدد المقاعد حصل عليه حزب جبهة القوى الاشتراكية والقوائم الحرة²، أما باقي الأحزاب فقد كانت نسبة التمثيل لديها ضعيفة، حيث كان عدد المقاعد المحصل عليها من مقعد إلى

¹ نفس المرجع ، ص 18.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: وحدة تحليل السياسات 31 ماي 2012". تم تصفح الموقع يوم 2017/05/25 على الساعة 22:30.

أربعة مقاعد. ونلاحظ أن عدد الأحزاب المشاركة في هذه التشريعات كان أكثر من التشريعات السابقة من حيث العدد.

بالرغم من هذه المشاركة في البرلمان، إلا أن دور النواب في عملية التشريع في الجزائر جد محدود، حيث نلاحظ من خلال الفترة التشريعية 1997-2002، أودع النواب 20 اقتراح قانون لم يصدر منه سوى قانون واحد متعلق بالقانون الأساسي لعضو البرلمان، وبالمقابل أودعت الحكومة لدى مكتب المجلس 61 مشروع قانون و09 أوامر، وهنا يبرز الفارق واضحا بين عدد مشاريع القوانين للحكومة مقابل عدد اقتراحات النواب¹، أما الفترة التشريعية 2002-2007 تم اقتراح 24 قانون أحيل منها 4 على اللجان المختصة، منها المتعلق بإلغاء قانون الطوارئ وقانون متعلق بالانتخابات، وقانون البلدية والولاية، ولم يصادق المجلس على اقتراح واحد فقط، المتعلق بقانون الانتخابات 97-07. فالبرلمان ناقش في هذه العهدة 93 نصوصا تشريعية، واحد فقط هو اقتراح قانون²، وهذا يعكس ضعف دور النواب في السلطة التشريعية مقارنة بالسلطة التنفيذية، وهيمنة هذه الأخيرة على الأولى³.

كما يمكن الإستشهاد ببعض النشاطات التي قامت بها مختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كصورة من صور المشاركة السياسية، ومثال ذلك تنظيم وسائل الإعلام للحوارات مع المرشحين، ودعوة بعض النقابات أعضائها للمشاركة ودعم المرشحين كما حصل مع دعم الإتحاد العام للعمال الجزائريين للرئيس بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية 1999، ودعم بعض المنظمات النسوية والجمعيات لمرشحين يمثلون أقطاب سياسية مختلفة، وحتى تقديم المرشحين مع ترشح وفوز أول أمين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية⁴.

1- ياسين ربوح، مرجع سابق، ص146.

2- نفس المرجع، ص147.

3- حسينية غازو، مرجع سابق، ص138.

4- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص143.

كما نجد مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية من خلال تلك الجهود التي قامت بها بعض المنظمات المدنية من أجل طرح قضاياها والمساهمة بمواقفها خاصة السياسية من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1995 وسلسلة الحوارات الخاصة بالحياة السياسية¹، حيث تجندت مناضلات للدفاع عن حقوق المرأة سنة 1995، وأطلقن مبادرة لجمع مليون توقيع تأييدا لإقتراح 22 تعديلا لقانون الأسرة لسنة 1984، وأيضا في أبريل 1996 نظمت السيدة "ربيعة مشرنن" وزيرة التضامن الإجتماعي والأسرة الورشات الأولى من أجل حماية الأسرة وترقيتها والدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، كما نظمت جمعية راشدة ملتقى كبير من 8 إلى 10 مارس سنة 2000 ضم أغلبية النساء والجمعيات²، منهم جمعية "المرأة في اتصال"، "الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات"، "جمعية تحرير المرأة"، "جمعية النساء الديمقراطيات"، وممثلات عن بعض الأحزاب السياسية، وهذا من أجل التدخل في الميادين السياسية، وهي التي حققت مكسب تعديل قانون الأسرة وتخصيص فصل في التعديل الدستوري الذي صوت عليه البرلمان بغرفتيه في 12 نوفمبر 2008، بتخصيص فصل يتعلق بحقوق المرأة السياسية وإقحامها أكثر في العملية السياسية ككل³.

بالرغم من مجهودات ومحاولات المجتمع المدني المشاركة في الحياة السياسية إلا أنه هناك مجموعة من المعوقات لتفعيل دوره، تدور كلها في علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة أنها علاقة غير صحية بسبب اتجاه الدولة إلى فرض السيطرة عليها باستعمال قيود متنوعة للحد من نشاطها السياسي.

¹ -مشري مرسي، مرجع سابق، ص 13.

² -سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص 280.

³ -محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثاني: المجتمع المدني وتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر.

بالإضافة إلى مساهمة المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، يضطلع أيضا بدور مهم يتمثل في تحقيق الإستقرار السياسي.

إذا عرفنا الديمقراطية بأنها مشاركة المواطنين في الحكم والسلطة لإختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه ومتطلباته إليها، ومن هنا تتضح أهمية حضور المواطنين في صنع القرار، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن والإستقرار السياسي¹.

يشكل الإستقرار قاعدة لأي تنمية تنشدها الدولة ويلعب المجتمع المدني من أحزاب سياسية ومنظمات مدنية دورا أساسيا في مواجهة أزمات الإستقرار التي تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وبالتالي احتواء حالات الغضب والإحتقان الإجتماعي والسياسي، وهذا من شأنه أن يعمق العمل المؤسسي داخل ذهنيات الأفراد².

منذ مجيء الرئيس اليامين زروال وانتخابه رئيسا للجمهورية سنة 1995، سعى إلى استتباب الأمن والإستقرار، وهنا كان لمؤسسات المجتمع المدني دورا في المشاركة في إيجاد حلول لأزمة عدم الإستقرار التي عرفتها الجزائر منذ 1992³.

أدت أزمة عدم الإستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الإنتخابي إلى ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغيير للمجتمع المدني في تلك المرحلة، فقد كان دوره ضعيفا في تفعيل الإستقرار السياسي، وذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك من طرف السلطة والمؤسسة العسكرية.

¹ - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 144.

² - بلال موزاية، مرجع سابق، ص 147.

³ - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 164.

والملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية في تدعيم الإستقرار السياسي، وذلك من خلال مشاركتها أو إشرافها على العديد من مبادرات الحوار، واتخاذها لمواقف مساندة ومدعمة لمساعي الوئام والمصالحة¹.

ولعل دور هذه المنظمات فيما يخص الحفاظ على الإستقرار السياسي برز جليا في سنوات تسعينيات القرن الماضي، أين حاولت احتواء عناصر الأزمة السياسية، التي مرت بها الجزائر وفرضت منطقتها وشروطها على المجتمع المدني وعمله، وأصبح التقارب من أهم خيارات العمل²، وعرفت الجزائر في ظل هذه الأزمة الإعلان عن بعض المجموعات الحزبية حاولت كل واحدة منها تقديم تصور محدد تراه حلا للأزمة ومن أهمها:

-مجموعة الأحزاب الستة: باشرت في أوت 1990، ستة أحزاب هي: جبهة القوى الإشتراكية، الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، حزب العمال، إتحاد القوة التقدمية، إتحاد القوة من أجل التقدم، وتقدمت هذه المجموعة بعريضة مشتركة تضمنت جملة مطالب منها:

إجراء استفتاء ضمن تمثيل هذه الأحزاب، وإيقاف العمل بالمحاكم الخاصة تمهيدا لإلغاء القضاء الإستثنائي والقوانين الإستثنائية، وإيقاف المداهمات والتجاوزات المختلفة، احترام الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين، فتح مؤسسات الإعلام العامة للأحزاب السياسية بصفة عادلة.

لكن الإستجابة لهذه المطالب من قبل السلطة لم تتم إلا بشكل محدود³.

-مجموعة الأحزاب السبعة: وهي مبادرة جاءت في سياق تطوير مبادرة السلام الوطني وأطلقتها سبعة أحزاب وطنية بعد سلسلة من الإجتماعات عقدت بالتناوب بمقراتها، أكدت على المصالحة الوطنية ودعت إلى

¹ - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص145.

² -جلال موزاية، مرجع سابق، ص147.

³ - حسبية غازو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1997-2007". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص150.

تحقيقها. تشكلت هذه المجموعة في 25 أبريل 1992¹، وضمت (حركة التجمع الإسلامي، الحركة من أجل العدالة والتنمية، الحركة من أجل التجديد الجزائري، حركة النهضة الإسلامية، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الحزب الاجتماعي الحر، الحزب الوطني الديمقراطي).

وقد وقعت تصريحاً مشتركاً (بيان مطالب سياسية) كان أهم ما تضمنه مايلي: احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان قصد إعادة الهدوء والطمأنينة، فتح حوار وطني مع مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية دون إقصاء حول المشاكل الدستورية والسياسية وغيرها، الإعلان عن رزنامة تنظيم الانتخابات على جميع المستويات، تشكيل حكومة قادرة على المصالحة الوطنية ورفع الغبن عن المواطن².

بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحوار مع الأجهزة الرسمية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، ونقصد بذلك ندوة الوفاق الوطني جانفي 1994، وتضمنت هذه الندوة السلطات العمومية، من أهمها المجلس الوطني الإنتقالي، الذي شاركت فيه مؤسسات المجتمع المدني حيث تشكل هذا المجلس من 200 عضو يمثلون الإدارة والأحزاب والمنظمات الجماهيرية.

في 07 فيفري 1994 ورد خطاب رئيس الدولة اليامين زوال:"...إن اختيار طريق الحوار هو المسلك لمعالجة أوضاع البلاد الراهنة وكقاعدة للممارسة السياسية...إننا مدركون بأن الأزمة السياسية لا تحل إلا عن طريق الحوار ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء". هذا يعني أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التفعيل والمشاركة من أجل الإستقرار السياسي³، من هذا بدأت مبادرات الحوار من طرف المجتمع المدني من أجل السلم والإستقرار.

¹ -فاروق الذهب،"ضرورة الإنتقال من المصالحة الوطنية إلى الإصلاح السياسي".مقال نشر في 30 سبتمبر 2014،تم التصفح يوم 2017/6/4، الساعة 21:30.

"http://hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4486.html"

² -حسيبة غازو، مرجع سابق، ص151.

³ -خالد توازي،"الظاهرة الحزبية في الجزائر".مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005، ص136.

كما نجد مبادرة الأحزاب الأربعة الموقعة يوم 4 جوان 1994، وهي مبادرة طرحتها أربعة أحزاب كانت قد دخلت في حوار مع المجلس الأعلى للدولة، وجاءت الوثيقة المقدمة إلى هذا المجلس تحت عنوان "الإجراءات المساعدة على نجاح الحوار" تضمنت 14 بنداً، دعت إلى تهدئة الأوضاع وتلطيف الأجواء وغلغ المراكز الأمنية وإيقاف المحاكم الخاصة وإطلاق صراح المعتقلين إدارياً والمحكوم عليهم بسبب آرائهم وإلغاء حكم الإعدام بحق المعارضين وضرورة اعتماد الحلول السلمية¹.

في سياق متصل إجتمعت بروما يوم 13 جانفي 1995 مجموعة العقد الوطني، حيث التقت مجموعة من الأحزاب مثل (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة مجتمع السلم، الحركة من أجل الديمقراطية وحركة النهضة، الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان)، وقد حددت هذه المجموعة موقفها إلى تبني سياسة الحوار واتفقت فيما بينها على التوقيع على أرضية عمل، تقترح عقدا وطنياً بين السلطة والأطراف المتصارعة، وتقصد بذلك السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة، لإيجاد حل سياسي سلمي وشامل وشرعي للأزمة من خلال تفاوض السلطة مع المعارضة، كما تضمن العقد ضرورة التداول السلمي على السلطة والإعتراف بالأمازيغية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية²، إلا أن هذه الإقتراحات لم تلق استحساناً من طرف السلطة القائمة، واعتبرتها تدخل في مسألة داخلية من قبل أطراف أجنبية، هذا لأن الإجتماع كان تحت رعاية الجمعية الكاثوليكية بـ"سانت ابيجيديو" في روما³.

تجسد دور الأحزاب السياسية وبعض الجمعيات المدنية فيما يخص الحفاظ على الإستقرار السياسي، أين حاولت احتواء عناصر الأزمة السياسية، من خلال ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الإختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وكذا القضاء على ترسبات التفرقة الجهوية والطائفية والفئوية، والذي ظهر من خلال تغيير العديد من الحركات الإجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق

¹ -فاروق الذهب، مرجع سابق.

² -حسيبة غازو، مرجع سابق، ص152.

³ -خالد توازي، مرجع سابق، ص138.

التفاوض والضغط السلمي¹، كما تجسد أيضا في تكيف الأحزاب السياسية مع القانون الجديد للأحزاب وهو الأمر رقم 97-07 المتعلق بالأحزاب السياسية، من خلال إلغاء المرجعيات الإسلامية واللغوية والجهوية، كحركة المجتمع الإسلامي إذ أصبح اسمها حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية أصبح اسمها حركة النهضة².

كما نجد مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية وتجاوز الأزمة الأمنية وبالتالي تحقيق الإستقرار من خلال مشاركته في سياسة الوئام المدني 1999 ثم السلم والمصالحة الوطنية 2005، حيث أيد هذين القانونين كل من الأحزاب السياسية داخل البرلمان أو بتنشيط حملات تحسيسية وتوعوية وكذلك العديد من منظمات المجتمع المدني بتنشيط الحملات الدعائية للتعريف وشرح أهم بنود وأهداف هذين القانونين³، كل هذه مؤشرات تدل على أن هناك نوع من المساهمة في تحقيق الإستقرار السياسي من قبل مؤسسات المجتمع المدني كما تسعى جاهدة لتغيير الوضع وإرساء ثقافة تساعد على عودة الإستقرار السياسي وتعمل على توفير حلول سلمية للحوار⁴.

إلا أن هذه الرغبة في تفعيل الحوار من أجل خلق جو للإستقرار والأمن، اصطدمت في الكثير من المرات بمنطق السلطة المتعسف، وإخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني وعدم فتح المجال لفعالياته للمساهمة في تحقيق الإستقرار السياسي والدليل على ذلك الإستمرار في تطبيق حالة الطوارئ وفي السياسات والإجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي، فالسلطة بحاجة إلى أحزاب وجمعيات تبارك القرارات وتبرر السياسات لا أحزاب وجمعيات فاعلة ومشاركة طموحة وهذا ما يذهب إليه الباحث "هانس بيتر ماتيس" في قوله: "الجزائر لا تملك أي استراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الإستقرار السياسي"، ولعل هذا ما يفسر استمرار الجزائر بتشريع قوانين تضيق الخناق على العمل الحزبي والجمعي،

¹ - بلال موزاية ، مرجع سابق ، ص 147.

² - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 167.

³ - نفس المرجع، ص 169.

⁴ - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 145.

بمبرر واحد وهو الحفاظ على النظام العام، بعد أن كان المبرر في السابق حالة الطوارئ، والقوانين الإستثنائية التي تستدعيها تلك المرحلة¹.

المطلب الثالث: المجتمع المدني والتنشئة السياسية في الجزائر.

تعتبر التنشئة السياسية إحدى الوسائل المستخدمة في المجتمعات من أجل تصويب التصورات السياسية الخاطئة في أوساط فئاتها، وبهذا فهي تساهم بقدر كبير في عمليات التغيير الإجتماعي والسياسي والثقافي المنشود، وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزما أساسيا لمتطلبات التنمية عامة والتنمية السياسية بوجه خاص، تكتسب التنشئة السياسية أهميتها بالنسبة لعملية التنمية السياسية، كما يتحدد دورها في هذا المجال في العديد من الإعتبارات².

يمكن في ضوء ما تقدم، تعريف التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم الأفراد لمعايير إجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساهم في زيادة قدرته على أن يتعايش معها سلوكيا³، وهناك من ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يتم بموجبها تلقين الأفراد القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن، كما نجد في تعريف "هوبرت هايمان" وتعريف "كينيث لانجتون" الذي يقول بأن التنشئة السياسية تعتبر في أوسع مضامينها عن كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل⁴. كما يقرر "جود" أن التنشئة السياسية هي تنمية وعي الناشئة بمشكلات الحكم، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق ذلك بشتى الوسائل كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والإضطلاع بنشاط سياسي⁵.

¹ -بلال موزاية، مرجع سابق، ص147.

² -عبد الحليم الزيات،دراسة في علم الإجتماع السياسي-الأدوات والآليات، مرجع سابق، ص46.

³ -فيصل حسين غازي،مرجع سابق، ص176.

⁴ -عبد النور ناجي،المدخل إلى علم السياسة،مرجع سابق،ص108.

⁵ - عبد الحليم الزيات،دراسة في علم الإجتماع السياسي-الأدوات والآليات، مرجع سابق، ص19.

تلعب التنشئة السياسية كما جاء في التعريفات السابقة، أدواراً رئيسية هي: نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل وتكوين الثقافة السياسية بما يتلاءم ودعم المحافظة على النسق السياسي، وتبدو أهمية التنشئة السياسية في التعبير عن ايدولوجية المجتمع وتحقيق التجنيد السياسي واختيار وانتقاء الصفوة السياسية وتدريبها لتقلد المناصب بالإضافة إلى نشر الثقافة السياسية وتحقيق التكامل السياسي، وهنا تكمن علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية في هذه النقاط بتكوين مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية واكتساب معارف حولها، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتنقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، وعملية التنشئة السياسية التي تستدعيها التنمية السياسية بحاجة إلى قنوات إلى تفعيلها، هذه القنوات ليست سوى مؤسسات المجتمع المدني ومن أهمها الأحزاب السياسية، وهنا يأتي دورها كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني، وأحد أهم أدوات التنشئة السياسية في الوقت المعاصر خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، فالحزب يعد أحد الأبنية الإجتماعية القليلة التي تستطيع التأثير في الحركة السياسية لأعداد كبيرة من المواطنين¹.

وفي هذا السياق يمكن أن نتساءل هل هناك دور للمجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر؟

إن دور الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني، في عملية التنمية السياسية ويكون عن طريق التنقيف السياسي وذلك من خلال الإجتماعات والمؤتمرات وتنظيم برامج التدريب السياسي وتعليم التاريخ ونشر البرامج والآراء السياسية في صحفه ومنشوراته، فالأحزاب تعتبر مؤسسة للتنشئة السياسية، تقدم للمواطنين معلومات سياسية متنوعة وبطرق مبسطة توظف فيه الوعي السياسي، كما أنها تعمل لتعبئة المواطنين للمشاركة السياسية أو التصويت في الإنتخابات أو التعبئة خلف آراء سياسية.

¹ - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص111.

كما تعمل على إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية المنظمة وبصورة أكثر دواما، وتؤدي هذه المشاركة إلى تعزيز القيم السائدة وإلى غرس قيم جديدة¹، كما تعتبر الحياة الحزبية مجالا لإعداد الأفراد على اتخاذ القرارات والتفكير المستقل في المسائل العامة والقدرة على النقد والإختيار².

كما يعمل الحزب من الداخل على إعداد الكوادر وتلقين العضو مبادئ أو ايدولوجيته وتدريبه على ممارسة العمل التنظيمي وال جماهيري والدعائي للحزب³.

ويمكن إسقاط هذه الأدوار على الواقع الجزائري لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، حيث نجد هذا الدور محدودا لما تقوم به الأحزاب السياسية من تعبئة أو من تدريبها أو تحضيرها لكوادر لتقلد المناصب السياسية ويمكن تبرير هذا لما شهدناه في مشاركتها في الإنتخابات الرئاسية السابقة.

حيث لم تستطع الأحزاب السياسية الوصول أو تقلد منصب رئاسة الجمهورية وهذا ما يثبت فشل الأحزاب سواء من ناحية تقديم مرشح قوي أو من خلال دعمها لهذا المرشح، وهذا الفشل يدل على ضعف البرامج أو الحملات التي تقدمها الأحزاب السياسية أو ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها، وهذا يعني ضعف في عملية التنشئة السياسية. ويرجع هذا الضعف إلى هيمنة مرشحي السلطة على الأحزاب المنافسة أو احتوائها، ففي انتخابات 1999 الرئاسية قامت العديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية والتكتلات الحزبية التي شهدت الأحزاب السياسية من أجل تركية مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة، قامت هذه المؤسسات بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الإنتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين أو مرشحيهم بكل حرية وحيادية وذلك من أجل حث المواطنين على التصويت ومن أجل تحقيق التنشئة السياسية، راحت تلك التنظيمات والأحزاب تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجاً عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام

¹ - ختام العتاني، محمد عصام، التربية الوطنية والتنشئة السياسية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 325.

² - نفس المرجع، ص 126.

³ - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 112.

سياسي ديمقراطي من أجل تنشئة سياسية واضحة مثل ما ذكرنا سابقا لدور الأحزاب والمنظمات في تعبئة المواطنين وحثهم على انتخاب المرشح المناسب¹.

إذا كانت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات تعكس درجة الدور التعبوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من أجل تنشئة الأفراد سياسيا، فإن المتتبع للحراك السياسي الحاصل في الجزائر لا تفوته ملاحظة عزوف المواطنين عن الحياة السياسية بصفة عامة، ففي الانتخابات التشريعية 5 جوان 1997 كانت نسبة المشاركة 65.49% وقد شككت أحزاب المعارضة في حياد الانتخابات وهناك من أكد أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تزد عن 25%². لتتخفف في تشريعات 2002 إلى 46.17%، أما تشريعات 2007 فقد بلغت 35.67% فقط وحتى هذه النسبة هناك من يشكك فيها نظرا للمبالغة فيها على اعتبار أن النسبة الحقيقية لا تتجاوز 25% حسب بعض التقديرات، وفي تشريعات 2012 كانت نسبة المشاركة في التصويت ضعيفة وصلت إلى 42.36% وفي هذا الإطار يرى جاب الله أن نسبة المقاطعة في الانتخابات التشريعية فاقت 80% مشيرا إلى أن رسالة المقاطعة مفادها: "الانتخابات باتت لا تعنيني لأن إرادتي لا تحترم والنواب لا يدافعون عني والبرلمان لا يتكفل بانشغالاتي"³، وكذلك المقاطعة الكبيرة لمواطني منطقة القبائل للانتخابات التشريعية 2002، ورئاسيات أبريل 2004 شهدت نسبة مشاركة ضعيفة قدرت بـ 58.08%، كل هذه النسب تعكس عدم اهتمام المواطنين بالمواضيع السياسية حتى لو كان الأمر حساسا وهاما كإختيار ممثلين عنهم سواء في البرلمان أو في إختيار رئيس الجمهورية⁴.

هذه الأرقام والنسب المنخفضة في الانتخابات، وقلة اهتمام الجمهور بالمسائل السياسية، تعتبر ترجمة حقيقية لظاهرة عزوف المواطنين عن المشاركة الانتخابية، وبالتالي تعني عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني

¹ - منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر". بفاخر السياسة والقانون، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، أبريل 2011، ص 420.

² - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 159.

³ - عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/2008، ص 123.

⁴ - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 160.

في غرس المبادئ والقيم السياسية وبتث الوعي السياسي وتعبئة المواطنين وتحسيسهم أو تنشئتهم سياسيا للإهتمام بمثل هذه المواضيع، خاصة إذا عرفنا أن الإقبال الجماهيري على الإنتخابات في ولايات الجزائر مبني على العروضية وعلى العلاقات الشخصية للمرشحين وليس إسم الحزب وبرنامج، وهذا يدل على فقدان الثقة بين الجمهور وهذه المؤسسات التي من المفروض تعمل جاهدة على تهيئة هذا الجمهور وكسب ولاءاته.

يعكس هذا العزوف عجز الأحزاب السياسية في اقتراح البديل الحقيقي للأنظمة القائمة، هذه الأحزاب أصبحت في نظر البعض تساند النظام القائم، كما بين هذا العزوف انعدام القدرة لدى الأحزاب السياسية في تأطير المواطن واستيعابه وتوجيهه، عن طريق العمل اليومي، ومن خلال البرامج المتنوعة لتكوينه وتنمية قدراته، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ودائمة، فنجد أن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لا تتسم بهذه الصفة بل هي أحزاب ومؤسسات ذات نشاطات موسمية ومناسباتية ونشاطها متقطع يظهر في المناسبات الإنتخابية فقط، وتأتي من أجل تأييد لمصالح خاصة فقط دون توعية وغرس ثقافة سياسية تخدم الشعب بالفائدة.

عجز المجتمع المدني الجزائري عن تحقيق التنشئة السياسية وغرس ثقافة ديمقراطية، بدليل أنه لو استطاع القيام بذلك لكسب قاعدة شعبية تؤمن به وبدوره في تقديم وتلقين الأفراد المعايير الإجتماعية والسياسية، ولما ظهرت أعمال الشغب واحتجاجات في مختلف مناطق الوطن ومن أهمها منطقة القبائل في سنة 1998 بسبب مقتل المطرب "معطوب الوناس" وسنة 2001 بسبب ما سُميَ "بالحقرة" إذن لو أدى المجتمع المدني دوره في ترسيخ القيم الديمقراطية لما اتجهت بعض الفئات الإجتماعية وخاصة الطلبة والعمال والبطالين على المشاركة

من خلال بعض الأساليب مثل الإعتصامات وأساليب غير سلمية، كل هذه مؤشرات تدل على ضعف المجتمع المدني في الجزائر في تعبئة الأفراد ودفعهم للمشاركة السياسية¹.

يرجع ضعف دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر إلى طبيعة العلاقة بينه وبين السلطة، المتسمة بتبعية المجتمع المدني وتحالفه السياسي والانتخابي مع السلطة ومرشحها مما جعل من الحملات الانتخابية والتعبئة الجماهيرية في الجزائر غير متوازنة، فالمجتمع المدني في الجزائر مستغل من قبل السلطة لدعم مرشحها، ويقوم بتعبئة المواطنين من خلال المؤتمرات والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام.

كما أن تبعية المجتمع المدني للسلطة أثرت على حياديته وعلى أدواره الحقيقية لاسيما في التعبئة الجماهيرية والتنشئة السياسية بصفة عامة².

لذلك وجب البحث عن آليات تساعد في تفعيل المجتمع المدني في دوره في عملية التنمية السياسية ككل، لذا فالسؤال المطروح هنا : ماهي الآليات التي يمكن أن تساعد على تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في وظائفه خاصة في التنمية السياسية.

¹ - فيروز حنيش، مرجع سابق، ص 104.

² - منير مباركية، مرجع سابق، ص 421.

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر¹، إلا أنه يمكن دعمه ودفعه للقيام بأداء وظائفه بنجاحة وفعالية، ولتمكينه من ذلك لأجل المساهمة في التنمية السياسية ينبغي تظافر مجموعة من الآليات والوسائل، ويمكن حصرها في الآتي:

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية، التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني، فهي الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه²، والتي تتمثل فيما يلي:

1- توافر صيغة سياسية تضمن لمختلف قوى المجتمع المدني حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني³، لأن تدعيم المسار الديمقراطي هو الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني وضمان حقوق الأفراد كحق اختيار الحكام، حرية التعبير، حق الاجتماع⁴، وتتحقق الديمقراطية بوجود مجموعة من المبادئ والقواعد السياسية والقانونية⁵، يمكن حصرها فيما يلي:

2- ضرورة تفعيل التعددية الحزبية لأن توفر تعددية فعلية من الآليات المهمة الواجب توفرها في الدولة التي تسعى لقيام مجتمع مدني فعال والتي تقتضي تمكين مختلف القوى الإجتماعية والسياسية من التعبير السياسي الرسمي فمن هذا المنطلق تتمكن منظمات المجتمع المدني من تحمل مسؤولياته في الإصلاح السياسي والإجتماعي عندما تتوفر القاعدة التعددية في الممارسة⁶، بالرغم من التجربة التعددية التي انتهجتها الجزائر بداية من دستورها لسنة 1989 ودستور 1996 وفسح المجال للحريات والمعارضة

1-مرسي مشري، مرجع سابق، ص16.

2-محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص174.

3-نفس المرجع، ص175.

4-مشري مرسي، مرجع سابق، ص16.

5-هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص166.

6-نفس المرجع، ص152.

وإنشاء الأحزاب والجمعيات إلا أن هذه التجربة كانت شكلية لا تخدم التنمية السياسية. والتعديلات والإجراءات التي اتخذت لإحداث مجتمع مدني فعال كانت تمتاز بالفوقية والسطحية بدون أي دراسة¹.

وعليه فإن تحقيق فعالية التعددية يستوجب توفر مايلي:

3- قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بنائها على أسس جيدة، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل: الإفتقار إلى الديمقراطية الداخلية خاصة في التداول على القيادة، بالإضافة إلى كثرة الصراعات الداخلية².

4- ضرورة ضمان حقوق الإنسان، ذلك أن ضمان الحقوق والحريات العامة تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني فلا يمكن تصور استقلالية وفعالية في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانية ممارسته ولعل أهم هذه العوامل التي أدت إلى فشل التجربة التنموية التي عرفتها العديد من الدول المستضعفة ومن بينها الجزائر، بالرغم من توقيع الجزائر على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وكذلك نصت على الحقوق والحريات العامة في دساتيرها. لكن هذا لم يمنع من وجود بعض صور الإنتهاكات للحريات الأساسية للمواطن³.

5- أن يضمن نظام الحكم مبدأ الفصل بين السلطات⁴، وتوضيح الحدود بين المؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف⁵، واستقلالية السلطة القضائية بتفعيل الآليات القضائية قصد تأمين حقوق الإنسان وإحاطتها بإطار قانوني يعطي سبل الإستجابة على الصعيد القضائي لكل مظاهر الإنتهاكات وصورها، بحيث يتوفر نوع من الرقابة من سلطة أخرى مع ضمان الحقوق والحريات في المجتمع⁶.

¹ -بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر(1988-1992)". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2001/2000، ص186.

² - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص154.

² -حدة بولافة، مرجع سابق، ص123.

⁴ -منى هرموش، مرجع سابق، ص174.

⁵ - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص154.

⁶ -بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص192.

6- تنظيم علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها ودعم دور المجتمع المدني لتصبح العلاقة محكومة بإطار قانوني يحقق نوعاً من التوازن. فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل دولة ضعيفة هشة أو فاقدة للشرعية، لذلك وجب تكريس شرعية النظام السياسي بحصوله على مستوى معين من الرضا و القبول المجتمعي و إن أفضل وسيلة لتحقيق شرعية النظام السياسي هو فاعليته بما يحقق مصالح المجتمع و يحسن سياستها و الوصول إلى وضع سياسي شرعي يتطلب حالة من الاستقرار السياسي و المشاركة السياسية لكي تكسب ثقة و رضا المواطنين¹، ذلك لان شرعية النظام السياسي لأي عملية سياسية، مما يسمح بفاعلية المؤسسات السياسية و التي من بينها الأحزاب السياسية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني و تمكينها من المساهمة في تحقيق مشاركة سياسية و تكامل سياسي و اجتماعي.

7- ضرورة أن تكون هناك آليات تسمح بتداول السلطة لأن يلاحظ في الجزائر الثقافة التسلطية سواء في السلطة أو في مؤسسات المجتمع المدني و منها الأحزاب السياسية و ماله من تأثير على أهم مبدأ في الديمقراطية و هو مبدأ تداول السلطة²، كما يجب الحد و التخفيف من سيطرة الدولة و تغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني و محاولة احتوائها، لهذا وجب على الدولة الالتزام بالحياد إزاء قوى المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة، و العمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي و التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، و تركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون.

8- ضرورة تفعيل الاتصال بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني من خلال توفر القنوات الرسمية التي تمكن المجتمع المدني من التوصيل و التعبير عن نفسها، إذ يلعب الإتصال دوراً مهماً في العمليات

¹ - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص192.

² - نفس المرجع، ص192.

السياسية إذ لا يمكن تصور قرار سياسي لا يلعب فيه الإتصال دورا مهما و نلمس دوره في كونه يساعد على فهم الأفعال التي تشكل العملية السياسية،¹ كما له دور في تعزيز و مناقشة القضايا العامة كما يساعد الإتصال كثيرا في تجنب الاحتمالات الخطأ في تفسير الأحداث و المواقف، و ذلك عن طريق ما تنقله إلى المجتمع من معايير للتحليل السياسي.

إن الإتصال يمثل بوجه عام ميكانيزما مهما و حيويا بالنسبة للمجتمع بعامة و النظام السياسي بوجه خاص، لما ينطوي عليه من إمكانيات و قدرات يمكن الإستناد إليها في تدعيم النظام الإقتصادي و السياسي القائم و الحفاظ عليه، أو في تطوير نظام أكثر عصرية و تطور مما يساعد في تفعيل التنمية الشاملة عموما و التنمية السياسية بوجه خاص.

كما يجب تفعيل دور الصحافة الحزبية ففي الجزائر هناك شبه غياب كلي لهاته الآلية المهمة، و ذلك قصد التعريف بالحزب و برامج و أفكاره و مواقفه مع القضايا المطروحة على الساحة السياسية، و من ضروريات مؤسسات المجتمع المدني و على رأسها الأحزاب السياسية، أن يكون هناك تنسيق بين مختلف الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة الجزائرية، و تدعيم آليات الحوار بينهم و بين الجمهور²، من أجل تحسين الفرد بأهمية العمل الحزبي و الجمعي و الإندماج فيه لتحقيق الحاجيات له، و هذا الدور تجند له وسائل الإعلام و الإتصال³.

أدت فترة 1989-1999 بالنظام السياسي إلى إغلاق مجمل قنوات الإتصال بينه و بين الجماهير و لم يعد يتفاعل مع محيطه الإقتصادي و السياسي، و هذا ما إنعكس على فعالية المجتمع المدني و إستقلاليتها و إحتكاره لوسائل الإعلام كأداة لضبط و ترويج اتجاهاته⁴، كل ذلك نتيجة عدم الإستقرار السياسي و الفوضى التي شهدتها الجزائر عقب إلغاء المسار الإنتخابي و تفاقم أعمال العنف المسلح.

¹ - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي-البنية والأهداف. مرجع سابق، ص100.

² - ياسين ربوح، مرجع سابق، 196.

³ - مشري مرسى، مرجع سابق، ص17.

⁴ - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص155.

المطلب الثاني: الآليات الثقافية والاجتماعية لتفعيل دور المجتمع المدني.

إن الإطار الثقافي و الاجتماعي يعتبر ركن بالغ الأهمية في نجاح أو فشل مؤسسات المجتمع المدني في القيام بأدوارها لاسيما في التنمية السياسية، لأن بقدر ما تكون الأوضاع الاجتماعية و الثقافية تعاني من إنقسامات لغوية و دينية و عشائرية و توجد في ولاءات جزئية، بقدر ما تكون مهمة الأحزاب السياسية و باقي مؤسسات المجتمع المدني صعوبة في دورها في التنمية السياسية.¹

إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطة العامة فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تسبقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين، و إحترام حق هؤلاء المواطنين في التنظيم و الاجتماع و التفكير، و أن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق و إنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية و بأنماط من السلوك منسقة معها، و باختصار على ثقافة مدنية.²

إن دعم البنية الثقافية تعد إحدى المسائل المهمة المرتبطة بعملية بناء المجتمع المدني الجزائري في كيفية إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس المشاركة و الولاء و الإنتماء في هذا السياق يبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات الثقافية و الإعلامية و التربوية فهذه السياسات تمثل ركائز أساسية للمساهمة في بناء الديمقراطية داخل المجتمع.³

يمكن حصر الجانب الثقافي في ركيزتين هامتين و هما العمل على نشر قيم المشاركة و تعميق الولاء، و عليه وجب الإهتمام بالمؤسسات التي تقوم بترويض هذين العنصرين و هما مؤسستي التعليم و الإعلام. تقوم هاتان المؤسساتان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم و الآراء السائدة في المجتمعات، و من أهمها إرساء هذه القيم و إحترام الرأي الآخر، و التعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية، و زرع قيم و أعراف تقاليد تستند على قبول الآخر، و كذا تشجيع المشاركة. كما تقوم مؤسسات التعليم و الإعلام بوظيفتي التنشئة

¹ - ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 183

² - هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 155

³ - حدة بولاقة، مرجع سابق، ص 122.

الإجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل النسق السياسي و الإجتماعي، و يصبح عندئذ مواطنا إيجابيا يساهم في تحقيق التنمية لمجتمعه في جميع الميادين.¹ و من الواضح هنا أن نشر هذه القيم و غيرها من أنماط العلاقات الإنسانية تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، يشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي و في الجزائر بوجه خاص.

تعتبر الثقافة السياسية محدد أساسي لسلوك الأفراد، و بالتالي لها تأثير في الانضمام إلى الأحزاب و ممارسة العمل الحزبي، فهي تتطوي على مجموعة من القيم و المعتقدات و العواطف السياسية و هي تتحكم في الإتجاهات، ففعالية الأحزاب و تنظيمات المجتمع المدني و مساهمتها في التنمية السياسية مرتبطة بنمط الثقافة السياسية السائدة، و يتحقق ذلك من خلال ثقافة المشاركة هذا ما يسمح بإنضمام الأفراد للأحزاب و إقبالهم على العمل السياسي و التأثير في العملية السياسية.²

و لنجاح الإطار الثقافي و الإجتماعي في دعم المجتمع المدني يجب إشباع رغبات الأفراد و تحقيق حاجياتهم الأساسية و رفع مستوى الدخل الفردي بما يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة السياسية و الإنخراط في الأحزاب و المنظمات التي تشكل له قنوات للمشاركة في التنمية السياسية.³

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك إعتبرات أخرى تساهم في تفعيل المجتمع المدني للقيام بأدواره:

- يفترض أن يكون الإنضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية خاصة على أساس الكفاءات لا على أساس الوراثة.
- ضرورة إعتداد إستراتيجية التخطيط المستقبلي لنشاطات المجتمع المدني سوف يؤدي إلى عدم قدرتها على تحقيق أهدافها نتيجة لضعف تعبئة كافية للجمهور و الذي يحتاج إلى وقت طويل لشحنه و إقناعه

¹ -صالح زباني،مرجع سابق،ص82.

² - ياسين ربوح،مرجع سابق،ص195.

³ -عبد السلام عبدلاوي،مرجع سابق،ص79.

بطبيعة النشاط، و هو العامل الذي لا يتوفر لدى الكثير من منظمات المجتمع المدني و الأحزاب خاصة في الجزائر التي تبني نشاطاتها على رد الفعل و ليس على التنبؤ و التخطيط المستقبلي.¹

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية لتفعيل دور المجتمع المدني.

- و يقصد بالآليات الاقتصادية تحقيق درجة معقولة من النمو الإقتصادي كأساس لابد منه لتوليد مجتمع مدني فعال²، و لا شك أن فكرة المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الإقتصادي العالي و التي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول النامية التي تعاني من أزمات إقتصادية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم إقتصادي و خلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الإقتصادي و بالتالي يمكنهم من الإهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية، و فيما يتعلق بالشق الإقتصادي هناك مشكلة التمويل التي تعاني منها المؤسسات التي تساهم في عملية التنمية السياسية لا سيما الأحزاب السياسية منها،³ لأن الأمر رقم 97-07. المتعلق بالأحزاب السياسية و قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012 ، يحظر على الأحزاب أن تمارس نشاطا إقتصاديا و تجاريا إلا في مجال النشر و الطباعة، و إذا عرفنا أن هناك شبه إنعدام للصحافة الحزبية في الجزائر يتضح ضعف الموارد المالية الذي يعد أحد القيود المهمة على الممارسة الحزبية للأحزاب السياسية في التنمية السياسية⁴. كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في هذه المؤسسات و توجيهها بما يخدم مصالح الممولين.⁵

- كلما زادت التنمية الإقتصادية و تحسين معيشة المواطنين كلما زاد إقبالهم على الإهتمام بالشؤون العامة التي يهتم بها المجتمع المدني و بالتالي تزداد فعاليته في المشاركة السياسية و دوره في التنمية السياسية، مما يؤدي إلى نضج سياسي، و عليه فغن التنمية الإقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات

1- منى هرموش، مرجع سابق، ص130.

2- فؤاد ثنا عبد الله، مرجع سابق، ص295.

3- عبد السلام عبدلاوي، مرجع سابق، ص79.

4- ياسين ربوح، مرجع سابق، ص184.

5- عبد السلام عبدلاوي، مرجع سابق، ص79.

المجتمع المدني تشجع على قيام مشاركة سياسية، و تعمل على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي و المهارات السياسية اللازمة¹، و عليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الإقتصادي، بالإستناد إلى نظام إقتصادي يرتكز و يعطي دور كبير للقطاع الخاص و المبادرات الفردية أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من إحتياجاتهم الأساسية بعيد عن تدخل الدولة ، التي يقتصر تدخلها في وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، و ذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.²

الخلاصة و الاستنتاجات

من خلال دراسة مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر، يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- شهد الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر عدة تشريعات، تعددت و إختلفت بإختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها، ففي مرحلة الأحادية الحزبية شهدت تضييقا على المجتمع المدني، أما المرحلة الثانية و هي مرحلة التعددية الحزبية، حيث كانت أحداث أكتوبر 1989 منعرجا حاسما للدخول في عهد التعددية الحزبية، و ذلك بصدور دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح المجال أمام المجتمع المدني و حددت معالمه و تطوره و مبينة وضعه الدستوري و القانوني، و تمثلت هذه المبادئ و القواعد القانونية في: دستور 1989 الذي نص في مواده على حرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات حيث صدر قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989 و قانون الجمعيات لسنة 1990، و عقب دستور 1996 صدر الأمر رقم 07-97 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي عدل عن طريق القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في يناير سنة 2012 و المتعلق بالأحزاب السياسية، و القانون رقم 12-06 الخاص بالجمعيات.

¹ -حسن عمار، "الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لارتباط حتمي". تم التصفح في 2017/05/19.

"http://www.ohram.org.Eglachive/2003/7/11/FLEY.KTM"

² -هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص169.

- تتضح ملامح مشاركة الأحزاب السياسية و بعض المنظمات المدنية في تفعيل الحياة السياسية من خلال عدة أساليب كالمشاركة في الإنتخابات سواء كانت رئاسية أو تشريعية و كذلك من خلال بعض المبادرات لبعض المنظمات ، إلا أن الملاحظ أيضا أن هذه المشاركة كانت محدودة، حيث عجزت الأحزاب السياسية في الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية رغم المحاولات.
- كما كانت مشاركة الأحزاب السياسية في التشريعات مشاركة معتبرة من خلال المرشحين الذين قدمتهم، إلا أن نشاطها الوظيفي في البرلمان و التشريع بقي محدودا.
- يساهم المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي، حيث يتضح دور الأحزاب السياسية و بعض المنظمات، في بلورة تصورات تنسيقية أو أحادية الجانب، لوضع حلول لأزمة عدم الاستقرار السياسي، و كذلك من خلال مساندتها لقانوني الوئام المدني سنة 1999، ثم السلم و المصالحة الوطنية سنة 2005.
- رغم محاولات الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني في توسيع أطر المشاركة السياسية إلا أنها لم تتحقق بالقدر المطلوب ، مقارنة بنسبة المشاركة المنخفضة في التصويت في الإنتخابات، و هذا نظرا لنشاطاتها الموسمية و إفتقارها إلى قوة التأثير على المواطنين و ترسيخ ثقافة سياسية من أجل تنشئة سياسية، كذلك نظرا لإنعدام القدرة لدى الأحزاب السياسية في تأطير المواطن و توجيهه مما أدى إلى عزوف المواطن عن المشاركة السياسية خاصة في التصويت.
- إجمالاً يكشف الواقع في الجزائر أن مساهمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بقيت محدودة سواء عن طريق المبادرات التي كان يقوم بها في هذا السياق، إلا أن هذه النشاطات إصطدمت بواقع الممارسة السياسية و بعلاقتها مع السلطة الحاكمة القائمة على السيطرة السلطوية.
- إن تفعيل دور و مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية، يتطلب توفر مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك، مثل الآليات السياسية و القانونية، و الثقافية و الإجتماعية و الاقتصادية.

الخاتمة

تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية بمعناها الشامل . و قد سعت الدراسة إلى محاولة الوقوف على هذه الفكرة من خلال مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني و من أهمها الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجزائر .

يؤدي المجتمع المدني دورا محوريا في توجيه الأفراد و تحقيق تطلعاتهم و بعث التنمية في جميع جوانبها، كما يعد آلية مهمة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة، فهو مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التنمية السياسية و هذه الأخيرة هي من بين الأهداف التي جاءت الأحزاب السياسية و بعض تنظيمات المجتمع المدني لتحقيقها في كل الدول .

ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في عملية التنمية السياسية ببعض الملامح التي ساهمت بها من خلال مشاركة الأحزاب السياسية في الإنتخابات، و في عملية التنشئة السياسية و كذا من خلال دورها في دعم الإستقرار السياسي، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، لكن على الرغم من هذه الأدوار و المشاركة التي قامت بها الأحزاب السياسية و بعض التنظيمات، و بناء على نتائج الإنتخابات المتكررة و كذا نتائج أو مؤشرات التنشئة السياسية من خلال المشاركة الشعبية في التصويت كانت محدودة نوعا ما و أصبحت مشاركتها شكلية فقط أو تلعب دور المساندة و الموالية للمرشح الأوفر حظ في الفوز، حيث ساندت أحزاب جبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم و حركة النهضة و منظمات كالإتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمة المجاهدين المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 1999 و 2004 و 2009 و ما بعدها، حيث كانت هناك تبعية و سيطرة من طرف السلطة على المجتمع المدني من خلال إحتوائه و إستغلاله لدعم مرشحيها و الترويج لحملاته و توجهاته، و بالتالي لم تكن هناك إستقلالية للمجتمع المدني حتى يقوم بدوره التأثيري في عملية التنمية السياسية، و هذا ما يثبت صحة

الخاتمة

الفرضية الثانية. كما يمكن أن نؤكد أن دور المجتمع المدني في التنمية السياسية كان ضعيفا و محدودا بدليل أن المشاركة في التنمية السياسية كانت شكلية فقط حيث يتضح الضعف الوظيفي و التشريعي للبرلمان الجزائري، كما تكشف معدلات التصويت الضعيفة في الإنتخابات مدى ضعف دور المجتمع المدني في عملية التوعية و التنشئة السياسية، و يرجع ضعف دورها إلى أسباب عديدة منها أن عمر المجتمع المدني الجزائري إبتدأ بصورة فعلية منذ قرار قانون الجمعيات 90-31 لسنة 1990، و كذلك القانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم تراجع دور المجتمع المدني بشكل لافت منذ 1992 بسبب الأزمة الأمنية ليعود بقوة عددية في عام 1999 و عليه فميلاد المجتمع المدني الجزائري يعتبر حديث و لم يكتسب بعد الخبرة و الكفاءة التي تحتاج إليها كي يكون فعالا و قويا إضافة إلى وجود إنقسامات و أسباب تتعلق بطبيعة الأحزاب السياسية في حد ذاتها، و هذا ما يشير إلى تبرير صحة الفرضية الثالثة. و بالتالي من خلال المؤشرات السابقة يمكن القول أن مساهمة و تأثير المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر كان محدودا، و لم يأنثر في عملية التنمية السياسية بصورة كبيرة، بالرغم من المحاولات التي قام بها في مجال المشاركة السياسية.

سمحت عملية التحول السياسي في الجزائر منذ 1989 بظهور فواعل جديدة على الساحة السياسية ترجمت في الواقع بظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية و الجمعيات، حيث إكتسبت مكانة قانونية حددت معالمها الأساسية و ضبطت حدودها و تفاعلاته، و تم إستتباع ذلك بقوانين تنظيمية لهيئاته و تنظيماته حسب كل نوع تنظيم ، إلا أن دور تلك المؤسسات ظل محدودا و ضعيفا ، حيث عجزت عن القيام بالوظائف المنتظرة منه في تحقيق التنمية السياسية.

يكشف الواقع وجود نقلة نوعية في أداء المجتمع المدني من خلال الأحزاب السياسية و بعض تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة حسب ما تم عرضه من ملامح ، إلا أن هذه المبادرات و النشاطات التي

الخاتمة

كان يقوم بها إصطدمت بواقع الممارسة السياسية و بعلاقتها مع السلطة الحاكمة القائمة على السيطرة و السلطوية.

من خلال نتائج هذه الدراسة و عملا على ضمان مساهمة ناجحة لمؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية، يمكن تقديم بعض المقترحات التي قد تساعد في تفعيل دور المجتمع المدني، و ذلك على النحو التالي:

- ترقية المجتمع المدني لكونه شكل من أشكال المشاركة السياسية ، و في هذا الصدد لابد على الدولة أن تفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني دون إستثناء للمشاركة في التنمية السياسية و دون تمييز بين هذه المؤسسات .
- تحتاج التنمية السياسية في الجزائر إلى تضافر الجهود و التعاون بين جميع القطاعات و الجماعات في المجتمع، كما يتطلب مشاركة متساوية من جهتين هما (الدولة و المجتمع المدني).
- القضاء على التباينات و الخلافات الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني و التي تكون دائما في أغلبها بسبب مصالح ذاتية، مما يزيد من هشاشة هذه التنظيمات.
- ضرورة إهتمام الأحزاب السياسية بمسألة التكوين السياسي لأعضائها على كل المستويات خاصة القيادات العليا بما يمكنهم و يؤهلهم لتحمل المهام و المسؤوليات الإدارية.
- تحقيق إستقلالية مالية لمؤسسات المجتمع المدني حتى تكون قوة فاعلة في تحقيق التنمية السياسية من خلال عملها على توسيع مصادرها المالية التي تمكنها من توسيع و تفعيل نشاطاتها المختلفة، و التخلص من تبعيتها المالية للدولة التي تعمل على تقييد نشاطاتها، و هنا لابد أن تكسب ثقة المواطنين و هذا بالعمل الجاد و المثمر و إن تحقق هذا العمل الجاد تمكنت من الحصول على إعانات و تبرعات المواطنين و قد تنتقل هذه الثقافة فيما بعد لدى رجال الأعمال و الذين بإمكانهم تقديم دعم مادي قوي.

الختامة

- إن المشكلة الحقيقية للمجتمع المدني ليست في قلة القوانين أو عدم جدواها و إنما المشكلة في تطبيق القوانين و إخراجها من الإطار النظري إلى حيز الممارسة، مع ضرورة إحترام كافة الأطراف لها من غير تحايل أو تلاعب، و بذلك يتحرر المجتمع من الضغوطات البيروقراطية و بذلك يصبح المجتمع المدني أكثر مرونة و حيوية مع المتطلبات حتى يستطيع مواكبة المستجدات.

